السكرتارية العامة للحكومة

اجتماعات : ١١

محضر

اجتماعات السيد الرئيس
والسادة الوزراء

في يوم الاثنين ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦١

نوفمبر ١٩٦١

محضـــر
اجتماع السيد رئيس الجمهوريـــة
مع هيئة الـــوزارة
يوم الاثنـــين ٢٠ نوفمبر ١٩٦١

استأنف السيد الرئيس جمال عبدالناصر اجتماعه بالسادة نواب الرئيس والوزراء ونواب الوزراء فى تمام الساعة السادسة والنصـــف مساء يوم الاثنين الموافق ٢٠ نوفمبر ١٩٦١ بالقصر الجمهورى بالقبة .

وقد اعتذر عن عدم الحضور السيد / المشير عبدالحكيم عامـــر .

وقام بأعمال السكرتارية السيد / عبدالسلام بدوى سكرتير عـــام حكومة الجمهورية العربية المتحدة .

السيد الرئيس : نبحث اليوم موضوع التعاون .. تكلم يا سيد حشـــاد .

السيد / محمد نجيب حشاد : لتنظيم العمل فى التعاون .. ولكى يســـير فى الطريق الذى ننشده ويوصلنا للهدف .. اتفق على بعض نقاط تنظيمية .. وأول هذه النقاط خاص بتشكيل مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية فـــى القرية .. ورؤى اشتراط أن يكون $\frac{٢}{٣}$ أعضاء مجلس ادارة الجمعيـــة التعاونية الزراعية من صغار الحائزين ـ سواء أكانوا مستأجرين أو ملاكـــا ـ الذين لا تتجاوز حيازتهم خمسة أفدنة على الأكثر .. ويجوز للوزير المختـــص انقاص الحد الأعلى للحيازة بقرار منه بالنسبة لبعض الجمعيات التعاونيـــة طبقا لظروفها .. والسبب فى ذلك أن هناك بعض القرى لا تتجاوز الحيـازة أو الملكية فيها خمسة أفدنة .. فوضع الحائز لخمسة أفدنة فى القـــرى الصغيرة كوضع المالك الكبير فى القرى الأخرى .. وفى هذه الحالة رؤى انـــه يشترط تحديد حيازة $\frac{٢}{٣}$ أعضاء مجلس الادارة طبقا للملكيات الموجـــودة والحيازات الموجودة عنـــد المرشحين لعضوية مجلس الادارة ..

السيد الرئيس : نريد ـ قبل الاسترسال فى الكلام ـ أن نعرف ما هى الجمعية التعاونية الزراعية والخدمات التى تقدمها .. فهذا يعطينا فرصة التفكـــير ومتابعة الموضوع .

السيد / محمد نجيب حشاد : الجمعية التعاونية الزراعية تضم عددا من المنتفعين .. والمنتفعون هم أصحاب الحيازات من المستأجرين أو الملاك .. وهم يتفقـــون فيما بينهم على تكوين جمعية .. هذه الجمعية لها أسهم .. والسهم قيمتـــه جنيها واحدا .. ويشترط عدد معين لتشكيل أية جمعية تعاونية زراعية فـــى أية قرية .. وهذا العدد يختلف .. وأحيانا يصل الى بضع عشـــرات .. وأنا لا أتذكر العدد بالضبط .. ويجوز أن يصل الى ٥٠ حائزا .. والجمعيـة التعاونية الزراعية لها عدة أغراض .. أهمها : خدمة الحائز فى كل مايهمه

من الناحية الزراعية أو من ناحية الانتاج الزراعى .. تؤدى له خدمات منها شراء الأسمدة عن طريق بنك التسليف .. وتوفر له التقاوى والمبيدات وكل ما يحتاجه فى الزراعة .. والجمعية لها غرض آخر .. هو عملية "التسويق" وهى يمكنها أن تشترى أو تبيع ما ينتجه أعضاؤها بالجملة .. وفى هذه الحالة لا يقع أحد أعضائها فريسة للاستغلال .. ولا يمكن أن يشترى أحد منه محصوله بسعر أقل من المعتاد لأن أغلب المحاصيل المجمعة يمكن الحصول لها على سعر أحسن .. ومن ناحية جمع المحصول — مثل محصول القطن — يمكن للجمعية — اذا كان هناك تجميع — أن تقوم بعملية فرز القطن كما يمكنها ان تبيع القطن الناتج بسعر أحسن لأنها تستطيع الحصول على رتبة أحسن مما يستطيع المالك الصغير أو الحائز الصغير أن يتوصل اليه .. فالجمعية التعاونية توفر للفلاحين أعضائها كل حاجاتهم التى تحتاجها الزراعة .. وهى فى عملية التسويق تحل محل الملكية الكبيرة التى يمكنها أن تنتفع أكبر انتفاع لأنها تتمكن من استغلال المحصول استغلالا جيدا وفى نفس الوقت يمكنها الحصول على أنواع جيدة من التقاوى .. هذا بالاضافة الى ما تؤديه من خدمات أخرى .. فالمالك الصغير لا يمكنه أن يشترى آلة رى .. ولكن الجمعية تستطيع أن تدق طلمبات رى ارتوازى أو تشترى جرارات للحرث .. وطبيعى أن المالك الصغير لا يمكنه شراء جرار .. أما الجمعية فيمكنها أن تشترى جرارا .. وهى تستطيع شراء آلة " دراس " اذا كانت تتعامل فى مساحات كبيرة .. وبالجملة .. فان الجمعية تستطيع استخدام وسائل الزراعة الميكانيكية الحديثة ليستفيد منها المالك الصغير .

السيد الرئيس : هل هذا هو الحاصل ؟ .. هل عندنا (collective farm) ؟

السيد / محمد نجيب حشاد : بخبرتى العادية أقول أن بعض المزارعين يشترون آلة حرث ويؤجرونها لصغار المزارعين بأجور عالية .. كذلك يؤجر طلمبة الرى بحيث يسترد ثمنها فى وقت قريب .. فالاستغلال ظاهر وواجب الجمعية أن تمنعه .

السيد الرئيس : اننا نريد الصورة الحقيقية .. وعندما نتكلم عن التعاون نقول :

ما هو التعاون ؟ .. هو تعاون الخدمة البسيطة .. التوريد والتسويق .. والذى استطيع أن أقوله هو أن الجمعيات التعاونية الزراعية غير موجودة فى البلد .. فهى موجودة فى بعض المناطق .. وغير موجودة فى المناطق الأخرى .. وفى بعض المناطق نجدها فى أيدى كبار المزارعين .. والذى اقوله اننا نريد أن نضع أساسا .. ما هو التعاون .. وما هى الجمعيات التعاونية .. وما هو وضعنا اليوم .. وما الذى نريده .. هل يوجد عندنا (collective farm) ؟

السيد / محمد نجيب حشاد : لا .. انه غير موجود .

السيد / حسين الشافعى : اذا سمح لى سيادة الرئيس .. قبل أن ندخل فى وصف الصورة الموجودة .. أحب أن أتكلم عن القانون وعن مفهوم الجمعية التعاونية وعن الأسس المفروض أن تتبعها الجمعية التعاونية .. ثم ندخل فى البرنامج الموضوع والتطور به على أسس التعاون الزراعى كأساس مدخل بسيط .. وهما تحقيق أحسن صورة من الانتاج وأحسن صورة من الخدمة وبالتالى أعلى انتاج .

الخدمة .. يعتبر القانون انه يمكن أن تقوم بكل قرية جمعية تعاونية وحيدة .. والحكمة من هذا .. هى عدم تضارب مصالح الجمعيات التعاونية مع بعضها .. لكن يسمح فى نفس الوقت اذا كان الزمام صغيرا أن تنضم مجموعة من القرى الصغيرة مع بعضها فى جمعية واحدة .. نريد أن نقول .. ما هى الوحدة الاقتصادية .. التى تستطيع فى المجال الزراعى أن تقف على قدميها وترتبط ببرنامج محدد وتسير من هدف الى هدف .. ويمكن الاعتماد عليها كجهاز من أجهزة الدولة لتقوم بدورها فى خدمة المجتمع .

انواع الجمعيات التعاونية .. تبدأ بالجمعية الزراعية .. جمعية متعددة الأغراض .. جمعية مشتركة .. جمعية مركزية .. جمعية عامة ..

ويسمح القانون بتشكيل هذه الجمعيات .. وكان قيام هذه الجمعيات .. يعتمد على مبدأ يعترف به فى التعاون كأساس .. تبدأ العضوية وعلى رأس المال يبدأ تحديد أسس الانضمام للجمعية .. مبنية على رأس المال .. ممكن يقال .. يعتبر الفدان وحدة .. أو السهم وحدة .. مهما تعددت الأسهم فلن يكون للعضو الا صوت واحد .. لم تعتبر الجمعية احتكار لمجموعة معينة وتقفل بابها فى وجه الآخرين .. بل الباب مفتوح للجميع للانضمام اليها .

النظام الخاص بالأرباح .. لم يسم ربحا .. ولكنه يسمى فائض .. وهذا الفائض من المفروض أن يتبع القانون فى توزيعه على أسس معينة بعد تجنيب الاحتياطى وهو ٢٥ ٪ .. بالنسبة للجمعيات المختلفة يكون ٧٥٪ كحد ادنى .. التى تتعامل فى عمليات الاقراض البنكية .. الذى يحدد عمل الجمعية .. هو البرنامج .. واستحدث القانون أسسا .. وهى أن من أسباب حل مجلس ادارة الجمعية عدم تنفيذ ٥٠ ٪ من البرنامج المتفق عليه .

ويجب أن يوجد ١٠ ٪ على الأقل من عدد أعضاء الجمعية العمومية لانتخاب مجلس الادارة .. حتى يكون الانتخاب سليما .. ويكون الانتخاب سريا .. بخصوص النقطة التى أثارها السيد وزير الزراعة من أن يكون ثلثى أعضاء مجلس الادارة من الحائزين على أقل من خمسة أفدنة .. جميع الأسس التى توضع للصالح العام .. يسمح القانون بوضع القواعد التى تكفل قيام أى تنظيم بالنسبة للائحة التنظيم التى تحدد داخل الجمعية .. كان القانون يعتبر الاعتبارات المختلفة من الكثرة بحيث تكون من داخل الجمعية والنظام الأساسى لها بحيث تكون مرنة .. من يوم صدور قرار السيد الرئيس فى يوليو سنة ١٩٦٠ الخاص بالتعاون .. وبدأ عمل المؤسسات التعاونية على أساس أن هذه الأجهزة التى يمكن أن تتجاوز عن القانون وتستطيع ان تقوم كمراحل انشائية وتستطيع أن تقوم بعمل هذا الاجراء لاعادة التنظيم لانشاء البناء .. وفعلا هذا ازاح العقبة .. لأنه يجوز تكون جمعية مشتركة من مجموعة جمعيات فى المرحلة الأولى التى لم يوجد الدفع لهذه الجمعيات الذى يدفعهم لتكوين مثل هذه الجمعية .. أو ننتظر حتى تكون الجمعيات نفسها .

فى سنة ١٩٥٦ .. بدأ نظام الائتمان الزراعى كمدخل لدخول الجمعيات التعاونية .. وهذا المبدأ .. مبنى على الأسس الآتية :

الذين ينضمون للجمعية ٠٠ وهم الحائزون للأرض ٠٠ كانت الفكرة الأساسية خدمة الأرض أولا وبالتالى خدمة الفرد ٠٠ كنا نقول ٠٠ أسس العضوية ٠٠ هى الحيازة ٠٠ وقلنا من يدخل الجمعية ٠٠ يأخذ جميع الخدمات المطلوبة على قدر الأرض التى يملكها ٠٠ والتعاون مع بنك التسليف بضمان المحصول ٠

بدأت العملية فى سنة ١٩٥٧ بثلاث مراكز وهى المنيا وشبين وميت غمر٠

وفى السنة الثانية كانت فى عدة مراكز حتى تكون قاعدة لتعميم النظام التعاونى فى الثلاث سنوات القادمة ٠٠ وفعلا اتخذ ١٤ مركزا فى كل محافظة مركزا بالاضافة الى الثلاثة الأول ٠٠ يكون المجموع ١٧ مركزا ٠٠ اخذوا خدمة كاملة ٠٠ عندما أقول خدمة كاملة ٠٠ يعنى انشاء جمعيات تعاونية تعمل على زيادة الانتاج ٠٠ وكانت تتطلب تعيين مدير للجمعية فى حدود اقتصادياتها ٠٠ واقامة مقار لها ٠٠ كان هذا المطلوب فى السنة الأولى ٠٠ فى السنة الثانية ، زيادة العضوية وبدأ عملية التسويق التعاونى ٠٠ وفى السنة الثالثة والرابعة والخامسة ٠٠ شمل هذا النظام جميع المراكز الأخرى وهم ١٢٦ مركز ريفى فى الأراضى الزراعية ٠٠ وفى سنة ١٩٦١ أصبحت جميع القرى متغطية بانشاء الجمعيات ٠

ذلك البيان الذى نستعرضه بالنسبة للجمعيات التعاونية ٠٠ هو بيان العضوية الذى يلزم فى عملية الانضمام ٠٠ كان من يمتلك أقل من عشرة أفدنة تقريبا ينضم للجمعية بالكامل ٠٠ ومن يمتلك زيادة عن عشرين فدانا ٠٠ ينضم ايضا بالكامل ٠٠ المرحلة ما بين ١٠ و ٢٠ فدانا ٠٠ كانت نسبة الانضمام للجمعية بسيطة ٠٠ والدافع لهذه المجموعة لعدم الانضمام ٠٠ كانت لهم مصالح فى المركز ويقيمون فى البندر ولهم مصالح معينة ٠٠ فتكون مصالحهم غير متفقة مع المصلحة المشتركة فى الجمعية ٠

النص الوحيد الذى يمنع الفئات التى تتعامل فى الجمعية ٠٠ يقول هذا النص ٠٠ اذا كانت الجمعية تتعامل فى عملية معينة ٠٠ لا يجوز لمجلس الادارة أن تكون له مصالح فى هذا ٠٠ لأن الجمعية تسعى للخدمة العامة وزيادة الانتاج ٠

أتكلم عن المرحلة التى مرت بنا .. وكان الأساس .. بناء العضوية والتوسع فيها .. كأساس لزيادة الخدمات التى ينشدها السيد الرئيس .. لأن الخدمة التعاونية .. تكون وسيلة للخدمة المشتركة بين مجموع ما يعمل فى الأرض .. عندما نقول جمعية متعددة الاغراض فى الجمعية الزراعية .. تستطيع أن تتعامل فى النشاط الزراعى .. حتى تستطيع أن تتعامل فى النشاط الآخر .. وهو التعاون الاستهلاكى .. والمواد الاستهلاكية .. وفى هذه تبدأ مصلحة الأجراء .. يكون لهم مشاركة عن طريقتين : الجمعية .. تستخدم الأجراء فى العمل الذى تتطلبه الأرض والزمام الموجود .. الجمعية هى التى تتعامل وتشغل الأجراء .

السيد الرئيس : هل هذا متبع ؟

السيد / حسين الشافعى : مفروض أن يتبع .

السيد الرئيس : ما الذى تقوم به الجمعيات التعاونية الزراعية فى أية قرية؟ .. انها تقوم بعملية "الائتمان الزراعى" .. ولكنها لا تستخدم أجراء أو أى شىء من هذا القبيل .. فهى اذن جمعيات للخدمة البسيطة .. أى أبسط أنواع الجمعيات التعاونية .. هذا هو الموجود .. فنحن لم نتطور عن ذلك .

السيد / حسين الشافعى : ان الجمعية التى تعمل فى زمام متوسطه ١٥٠٠ فدان لا تكفى اقتصاديات هذه الرقعة لعملية أكبر .. ونحن فى هذه المرحلة نتعرض لموضوع رئيسى .. وهو أن الجمعية الأساسية التى فى القرية لا تريد أن تتحمل أية مصروفات ادارية لتشكيل أكبر لأنها بالكاد تغطى مصروفاتها من الناحية الاقتصادية .. وهى لكى تكون جمعية مشتركة فانها تنتظر حتى يأتيها فائض .. وهذا يتحقق عندما تتم عمليات التسويق .. ولذلك فانى أعتقد أن تنظيمنا يقوم الآن على مرحلة تنظيم جمعية القرية فقط .. لقد كان كل العائد من حق كبار الملاك .. وهم الوحيدون الذين كان لهم الحق فى الحصول على السلفيات لأنهم يملكون الأرض وهى الضمان .. وقد وجدنا فى المراحل الأولى أن الممولين كانوا يشككون فى العمل بالنسبة

للجمعيات التعاونية ويحاولون أن يشتروا المحاصيل بأسعار أكبر لابعاد الأفراد عن الجمعيات التعاونية ٠٠ وكانوا يعملون فى تدبير الاحتياجات للفلاحين بأثمان رخيصة ٠٠ ولكن عندما عممت الجمعيات التعاونية أصبح ذلك غير ممكن لهم ٠

السيد الرئيس : كم جمعية عندنا ؟

السيد / محمد نجيب حشاد : ٣٧٢١ جمعية تعاونية زراعية و ٦٧ جمعية تعاونية نوعية ٠٠ والمجموع ٣٧٨٨ وهذا غير الاصلاح الزراعى الذى توجد به ٣٣٦٧ جمعية ٠٠ وهناك بعض القرى بها أكثر من جمعية ٠٠ وتفسير ذلك انه اذا كانت هناك قرية زمامها كبير وتتبعها عزبة ٠٠ فان مالك العزبة كان ينشىء عزبة باسم عماله ٠٠ وهى فى الواقع تعتبر جمعية تعاونية خاصة ٠

السيد / عبد المحسن ابوالنور : هناك جمعية تعاونية قائمة فعلا لعزبة مساحتها ٧٠ فدانا وتملكها عائلة واحدة ٠

السيد / حسين الشافعى : من الممكن أن يشترط عدم تشكيل جمعية الا فى زمام معين ٠

السيد الرئيس : ما هو عمل مجلس الادارة ؟

السيد / محمد نجيب حشاد : عمل برنامج لعام زراعى كامل ٠٠ هذا ما يجب أن يكون ٠٠ وهذا البرنامج يشمل جميع العمليات الزراعية والخدمات الاجتماعية التى يجب أن تؤديها الجمعية ٠٠ وهو يراقب العمليات الحسابية اذا كان كاتب الجمعية أو سكرتيرها هو الذى يقوم بها ٠٠ وفى نفس الوقت على مجلس الادارة أو السكرتير أو أمين الصندوق أو من يكلف بالاضافة الى عمله أنهم يتولون المعاملة مع بنك التسليف أو مع غيره اذا كانوا يقومون بتسويق المحاصيل ٠

السيد الرئيس : هل يتدخل مجلس الادارة فى البرنامج الزراعى من حيث المحاصيل مثلا ٠

السيد / محمد نجيب حشاد : لا ٠٠ انه يترك العمليات الزراعية لكل مزارع ٠٠ انما هناك نقطة ٠٠ يجب أن يكون هناك موظف أو مشرف ٠٠ وهناك الآن ١٧٠٠ مدير ٠٠ وأنا سبق أن قلت ان نوع الموظفين الموجودين ليس هو النوع الذى يجب أن يكون ٠٠ فالموظفون محتاجون الى صقل ٠٠ وكثير منهم فى حاجة الى تغيير ٠٠ والمفروض أن يكون الموظف مرشدا وليس مديرا ٠٠ مرشدا وموجها ٠٠ ويكون له عند اللزوم دعوة مجلس الادارة ليبصره اذا كان هناك من يريد أن يستغل أو يوجه الآخرين وجهة غير سليمة ٠

السيد / حسين الشافعى : يجب ألا نترك عمل مجلس الادارة قاصرا على ادارة أعمال الجمعية فى النطاق الخاص بالزمام الذى يباشر عمله فيه فقط ٠٠ وانما يجب أن يوضع له برنامج بحيث تكون هناك دفعة الى الأمام كل سنة ٠٠ وبحيث تكون الجمعية لها عمل معين فى السنة الأولى تلتزم به فى البرنامج ٠٠ ويكون لها عمل معين آخر فى السنة الثانية ٠٠ وهكذا ٠٠ وبذلك نحقق كل ما نطلبه بعد فترة محددة من الزمن ٠٠ ولم تكن العملية فى بادئ الأمر سهلة حتى فى عملية بنك التسليف ٠٠ كانت فى حاجة الى تدريب فى داخل الجمعية وتدريب لموظفى البنك وربط الاثنين ببعضهما والالتزام بما يتفق عليه لأن أى تأخير فى سداد القروض يربك العمل ويعقب تعقيبا كبيرا جدا على الفلاحين ٠

وبعد ذلك ٠٠ علينا أن نسعى فى أن يكون للجمعية مخزنا ومقرا ٠

والفلاحون اذا لم يشعروا بالفائدة التى تعود عليهم من الجمعية فى المرحلة الأولى فانهم يتشككون فى الخطوات التالية ٠٠ ولذلك يجب السير فى العملية خطوة خطوة بما يؤكد الثقة ويحقق النجاح فى المراحل التالية لأنها أصعب وفى حاجة الى تنظيم على مستوى أكبر ٠٠ وأنا أعتبر أن النقطة الرئيسية هى ارتباط مجلس الادارة ببرنامج بعضه الادارة العادية للجمعية وباقيه

البرنامج العام الذى يجب أن يتحقق ٠٠ ونجاح هذا البرنامج يجب أن يكون هو أساس الحكم على مجلس الادارة بالبقاء أو عدم البقاء ٠٠ ولذلك يشترط تحقيق ٥٠ ٪ على الأقل من هذا البرنامج لبقاء مجلس الادارة ٠

السيد الرئيس : ما هو البرنامج ؟

السيد / حسين الشافعى : أيا كان البرنامج الذى يتفق عليه لتحقيق أهداف الزراعة وتنظيم الدورة الزراعية أو تدخل فى خطة الانعاش الزراعى وبرنامج اقامة المناحل وتربية الدواجن وزراعة الأشجار الخشبية والخضر ٠٠ وهذه يجب أن تكون العنصر الاساسى لبرنامج الجمعية ٠٠ خصوصا اذا ربطت بمجال الاستهلاك والتسويق ٠٠ اذا عمل البرنامج ولم يستطع أن يسوق المحصول ٠٠ فانه يرجع الى مجهوده الشخصى ويكفر بالجمعية التعاونية ٠

السيد / عبدالعزيز السيد : الذى فهمته ٠٠ أن مجلس ادارة الجمعية ٠٠ منتخب ٠٠ هل البرنامج ٠٠ يعطى لمجلس الادارة ٠٠ بمعنى انه منشىء ومنفذ للبرنامج ٠٠ ويرتبط امام الجمعية ببرنامج ٠٠ ؟ هل هو برنامج معين ؟ أم نفس المساهمين يشتركوا فيه قبل اعداد هذا البرنامج ٠

السيد الرئيس : من رأيى انه لا يوجد برنامج ٠٠ هذا كلام نظرى ٠

السيد / عبدالعزيز السيد : هل هذا البرنامج ٠٠ يؤدى الى تنحية مجلس الادارة ؟ هل هذه العملية مرتبطة بحيث يكون فيه جزء ٠٠ بمثابة تربية لهؤلاء الناس ؟ ٠٠ من يحل مجلس الادارة ؟ هل الحكومة أم وزارة الزراعة أو أى جهة ما ؟ ٠

السيد الرئيس : أرى أننا تعدينا الواقع ٠٠ لأن الواقع بسيط جدا ٠٠ ولم يوجد برنامج لعملية الائتمان الزراعى ٠٠ وهى الجمعية التعاونية ٠٠ وتسمية

الائتمان الزراعى بجمعية تعاونية ·· فيه نوع من التجاوز ·· وهذا أبسط أنواع التعاون ·· وهى عملية اعطاء سلف بدون فوائد وأسمدة وبذور ·· عملها ما هو الا خدمات ·· تحت اسم جمعية تعاونية ·

السيد / عبدالعزيز السيد : لا توجد عملية ائتمان زراعى ·

السيد الرئيس : سوف نتكلم فيها ·· لأننا الآن تكلمنا عن التعاريف ·

السيد / عبدالمحسن ابو النور : الذى يحدث فى الجمعيات التعاونية ·· وجود الاستغلال ··

السيد الرئيس : هل هذا فى جمعيات الاصلاح الزراعى ؟

السيد / عبدالمحسن ابو النور : اننى اتكلم من الناحية العامة ·· من الملاحظ ان كبار الملاك هم المسيطرون على الجمعية التعاونية ·· ويرجع هذا الى وجود اقلية مشتركة فى الجمعية ·· بدليل ان المشتركين فى الجمعية يعتبروا ¼ المشتركين فعلا ·· والمسيطرون هم الذين اشركوا من يعملون معهم فى الجمعية حتى يحصلوا على اصواتهم ·· ويستخدموا بهذا بنك التسليف فى القيام بعمليات الائتمان والتحكم فى القرية ·· ويعطى من معه ويحرم من ضده ·· وما يتبقى ·· يباع فى السوق السوداء ·· هذا ما يحدث فعلا ·· أرجو أن يوضع نظام يمنع هذا التلاعب والاستغلال ·

الفلاح الصغير ·· الذى هو فى أشد الحاجة لأى مليم من بنك التسليف ·· لماذا لا يدخل الجمعية ويستفيد منها ؟ هذا يرجع الى انه رأى السرقات امام عينيه ·· ويرى فى انضمامه للجمعية ·· أنه سوف يخسر ولن يكسب ·· لم يدخل الجمعية رغم محاولات تبسيط المساهمة وجعلها ٥٠ قرشا للسهم ومقسطة ·· ثم ان مقار الجمعيات التعاونية ·· عادة تكون دار العمدة ··

أو المالك الكبير .. وهو رئيس الجمعية .. وطبيعة ذلك .. السيطرة .. لا توجد للجمعيات مخازن أو أى شئ .. أسمدة الجمعية والبذور وما تحصل عليه من بنك التسليف .. يوضع فى منزل العمدة .. لو نظمت الجمعيات وبعدت عن الاستغلال .. ستسير بأحسن مما هو عليه .. وتقوم برسالتها .

بخصوص النوع الايجابى للجمعية التعاونية .. لا تقوم بأى عمل الآن .. الا محاولات أخذ السماد من بنك التسليف وتوزيعه .

مفروض أن يجتمع مجلس الادارة مرتين فى الشهر .. ليدرس أحوال الجمعية والمشتركين فيها والنظر فى تنظيم الدورة الزراعية .. مجلس الادارة لا يجتمع اطلاقا .. الا فى حالة استلام التقاوى والأسمدة .. بخلاف هذا .. لا يجتمع نقود الجمعية .. مع أمين الصندوق والسكرتير والرئيس .. يتاجروا بها لمصالحهم .. بعض الجمعيات لها زمام عند الأعضاء تقدر بآلاف الجنيهات .. لم تسدد حتى الآن .

السيد / فتحى الشرقاوى : لقد غطى الأخ عبد المحسن ابو النور كثيرا من النقاط التى كنت سأتكلم فيها .. ولعل بداية الحديث هو التساؤل عن الدور الفعال الذى تقوم به الجمعية .. ان الجمعيات التعاونية حاليا تقوم بدور الوسيط ما بين الفلاح والبنك .. وحقيقى أن هذا الدور فيه تحقيق لنوع من النفع لأن التعامل عن طريق الجمعية فيه توفير لسعر الفائدة .. ولعل هذا هو الذى يوجد نوعا من الاقبال على الاشتراك فى الجمعية .. أما فى غير هذه الحدود القاصرة والمستغلة أحيانا فلا دور للجمعية مطلقا .

فهناك أموال فى ذمة كثير من الأمناء .

السيد الرئيس : أى أنهم غير أمناء .

السيد / فتحى الشرقاوى : وحتى الآن لم تستطع الادارات التى انتدبت للتحقيق فى الحسابات أن تتوفر حتى على المستندات ..

وأسباب هذا الدور القاصر ترجع الى أمور كثيرة أشار الى بعضها السادة الزملاء .. ومن أهمها امكانيات العمل .. وأول هذه الامكانيات المكان .. وقد بدأ الائتمان الزراعى فى حل هذه المشكلة منذ عام ١٩٥٧ ولكنه لم يصل الا الى شوط قاصر .. فلم ينشأ مقارا الا فى ٣٠ جهة .. وأنا لدى بيان فى هذا الشأن .. فعدد الجمعيات التى ليس بها أماكن اصلا — لا مخزن ولا خلافه — ٣٣٨ جمعية .. وعدد الجمعيات التى تعمل فى أماكن غير صالحة بالمرة ١٢٣٢ جمعية .. وعدد الجمعيات التى تعمل فى أماكن بعيدة عن أن تكون صالحة ٢١٢٤ جمعية .. ما هى أهمية المكان ؟ .. أهميته أن من يستطيع تهيئة المكان يكون مسيطرا على الجمعية .. لا توجد خزينة .. وأمين الصندوق يجعل من " جيبه " خزينة .. وحتى الكتبة غير موجودين .. حتى الائتمان الزراعى كان يعين أناسا من الذين لديهم مؤهلات بسيطة .. ولكن ثبت ان العمل محتاج لغير ذلك .. هذه الامكانيات لابد من توفيرها .. ونحن نسير بخطى متئدة .

بعد ذلك .. الخطة والبرنامج الذى قال عنه سيادة الرئيس .. هل هذا البرنامج القاصر هو البرنامج التعاونى ؟ .. هناك نقطتان هامتان .. الحرث الآلى .. ومقاومة الآفات والمياه ايضا .. وفى اعتقادى أن مقاومة الآفات لم ترصد لها الخامة البشرية أولا .. فلايوجد لدينا شخص فنى يؤتمن على عملية رش .. فيجب توفير ذلك أولا .. وهو ممكن بالتدريب .. ثم بعد ذلك الآلة .. والمشاهد انه فى كثير من الجمعيات لا توجد الا رشاشة واحدة .. وهى غالبا فاسدة وتأتى فى توقيت غير سليم .. تأتى أحيانا متأخرة .. وقد انشىء عندنا فى سنة ١٩٥٣ جهاز ارشاد زراعى .. ولكنه لم يسر لخطوات .. لأنه لا يوجد لدينا مرشدون زراعيون .. ونحن نقول ان الفلاح لا يصدق .. وهو معذور فى ذلك لأنه لا يجد الفنيين .. والحقيقة أن الفلاح المصرى يستجيب جدا للتجربة الناجحة .

فالمجال الحيوى للجمعيات التعاونية هو زيادة الانتاج ومقاومة الآفات .. ومن الممكن أن نغطى مسألة الخدمة الاقتصادية للفلاح ثم الخدمة الاجتماعية المادية أى العون المادى .. والعون المادى يمكن أن توفره الدولة .. وقبل هذا نوفر الناس الذين عندهم وعى ليعيشوا بين الفلاحين .. وهذا

ليس صعبا .. وممكن احضارهم من بين من تلقوا دراسات تدريبية بسيطة ولا أقول من بين أساتذة الجامعة .

السيد الرئيس : ان هؤلاء بدون النظام والرقابة لا فائدة فيهم .. فهم يعتبرون أنفسهم طبقة تسود على طبقة الفلاحين .. وبهذا ينتج الانفصال والتناقض بين الفلاح والمرشد .. وهذه نقطة بشرية تحتاج لعلاج كبير .

السيد / فتحى الشرقاوى : سيادة الرئيس يقول الاشراف لمنع الطغيان .. وفى رأيى أن يكون الاشراف للناس أنفسهم .. أى لمجلس الادارة .. وبعد ذلك .. فيما يختص بالأشخاص الذين يجوز أن ينحرفوا مثل العمدة ....

السيد الرئيس : العمدة عامل مشترك فى جميع العمليات .

السيد / فتحى الشرقاوى : نشترط الايكون رئيس الجمعية هو العمدة حتى لا يسيطر .. ويكون دور المشرف هو التوجيه اذا كان لديه الأفق الواسع .

السيد الرئيس : فى رأيى لا يوجد تعاون .. يوجد مشروع تعاون ولكن لا يوجد تعاون زراعى بمعنى الكلمة .. اذا كنا سنأخذ بنظام تعاون السويد .. أعتقد أنه لا يلائم بلادنا .. يجب أن نأخذ التعاون عن دولة ظروفها تلائم ظروفنا .. ونرى كيف ساروا فى عملية التعاون .. أساس التعاون .. كان اساسا مستغلا .. الغرض أن نخلق تعاون على أساس أن يكون تعاون بسيط .. التعاون القائم حاليا هو الائتمان الزراعى وقامت به وزارة الشئون الاجتماعية والعمل . عندما كان السيد / حسين الشافعى وزيرا لها .. هل التعاون الموجود حاليا تعاون زراعى ؟ يجب أن نضع خطة التعاون الزراعى .. الغرض من التعاون الزراعى تحويل الاقتصاد الصغير الى اقتصاد قوى .. هل تحقق هذا ؟ المناقشة الآن تبدأ على أساس .. كيف يقوم التعاون ؟ وما هى خطتنا فى التعاون ؟ وستكون

سابقة لمجلس الادارة .. ما هى الخطة ؟ يفهم الناس انه توجد جمعيات تعاونية بالكلام الموجود فى الكتب .. حقيقة .. يجب البدء من الأول .

السيد / احمد على فرج : الهدف الذى أشار اليه السيد الرئيس فى الجلسات السابقة .. نحقق الاشتراكية فى التعاون .. اقترح .. فماذا لا نأخذ فى المرحلة الأولى بالتعاون الموجه ؟ بحيث نجعل للسلطات الحكومية سلطة الاشراف والرقابة المالية وفى توجيه نشاط الجمعيات التعاونية .. لقد أصدر سيادة الرئيس فى السنة الماضية قرار المؤسسات التعاونية العامة .. يجب على المؤسسات التعاونية أن تساهم فى رأس مال الجمعيات التعاونية .. وبهذه المساهمة يوجد التوجيه .. وأدخل فى تكوين مجلس الادارة .. وأدخل فى التصويت بما يتكافأ بنسبة المساهمة فى رأس المال .

السيد الرئيس : أعتقد اننا سنبحث هذا الموضوع عند بحث موضوع التعاون كله .. ولكن فى رأيى أن عملية الحرية واستقلال الجمعيات التعاونية كلام "فارغ" .. لا توجد بلد فى الدنيا تقول أن التعاون حر .. الا بعض البلاد التى تقدمت وليست فى حاجة الى تعاون .. ونحن هنا كل نظامنا موجه .. فعندنا ديموقراطية فى الجمعيات التعاونية ولكن فى حدود الأهداف والتوجيه .. وهذا ما أقصده بالنظام .. ولكن الى أى حد نتدخل فى التصويت ؟ .. هذا موضوع يبحث تفصيليا وندرسه فى بحث موضوع التعاون .

السيد / كمال الدين حسين : لا يوجد اليوم التعاون الذى نريده .. وهذه ليست المرة الأولى التى نتكلم فيها عن التعاون .. فقبل صدور قرارات ١٩٥٦ الخاصة بالمؤسسات التعاونية تكلمنا فى هذا الموضوع وسرنا على مبادئ .. وهى أن التعاون له غرض اقتصادى وغرض اجتماعى .. والغرض الاقتصادى هو زيادة الانتاج الزراعى .. والجمعيات التعاونية هى الوحدات التنفيذية لهذا الغرض .. وخرجنا من ذلك الى أنه يجب أن يكون هناك مدير فى الجمعية التعاونية .. وهو الذى يوجه وينفذ فى الجمعية خطة وزارة الزراعة .. وقلنا نسهّل عملية التسليف والبذور والسماد على حسب خطة وليس عفوا .. وهناك غرض اجتماعى

من الجمعيات التعاونية علاوة على الغرض الاقتصادى العام .. وعلاوة على موضوع الائتمان العادى ادخلنا موضوع التجميع الزراعى .. وقلنا نرسم برنامجا لتكملة العملية البسيطة وهى عملية الائتمان والتسليف .. وتكلمنا على أن تكون الجمعية وسيطا بين المالك والمستأجر لضمان تنظيم العلاقة بينهما .

السيد الرئيس : والاسكان والائتمان الصحى ايضا .

السيد / كمال الدين حسين : اننا الآن نراجع ما وصلنا الى تنفيذه مما قلناه .

السيد الرئيس : لقد كان هذا منذ سبعة شهور تقريبا .

السيد / كمال الدين حسين : لقد صدر القانون نتيجة عملية بهذا الشكل .. ونحن نريد أن نعرف هل تنفذ شىء فى هذه العملية أم لا .. فى رأيى أننا لو اخذنا الهدف فى أبسيط صورة وهو الائتمان الزراعى الموجه مع التجميع الزراعى بغرض زيادة اقتصاديات الأرض وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر .. لو أخذنا هذا الهدف كمرحلة أولى ونفذناه .. فاننا نكون قد كسبنا كثيرا فى سبيل الوصول الى أساس جيد للتعاون الزراعى .. ولكن الواقع أننا لم ننفذ شيئا مما قلناه .

السيد / كمال الدين محمود رفعت : أعتقد ان هدف الجمعية التعاونية انها تقوم بتنفيذ سياسة زراعية معينة فى المنطقة التى تشمل اختصاصها .. العملية ليست مجرد خدمة المزراعين بقدر ما هى خدمة الاقتصاد القومى والزراعى بالذات .. وهذا يقتضى اعادة تشكيل هذه الجمعيات والعناصر التى تتشكل منها هذه الجمعيات حتى تستطيع أن تقوم بهذا الواجب الرئيسى .. واقترح أن تكون مراكز الجمعيات التعاونية الوحدات المجمعة .. وهذا يعطيها امكانيات من ناحية ايجاد المخازن للأسمدة والوقود .

ثم بعد هذا الجمعية المشتركة .. وتنشأ فى القرى حسب الحاجة جمعيات مماثلة قد تستطيع أن تقوم بواجبات بنك التسليف أو تعتبر كفرع لبنك التسليف

لتنفيذ ناحية الائتمان الزراعى التى تكون جزءا من واجب هذه الجمعيات علاوة على تركيز سياسة زراعية معينة فى المحافظة .

السيد / محمد النبوى المهندس : لم تؤد الجمعيات التعاونية الزراعية رسالتها المطلوبة منها .. وهى نشر التعاون وتحقيق اقتصاد البلد التى تقوم فيها .. ويرجع ذلك الى أن تشكيل الجمعية كان مقتصرا على فئة معينة من النـــاس تعمل لمصلحتها ولها هدف معين فى الجمعية التعاونية .

اما من ناحية العقار للجمعيات .. فنحن بصدد دراسة لعمل وحـــدات صحية لكل خمسة آلاف فرد فى القرى .. جهاز الوحدات الريفية الذى نحـن بصدد تنفيذه .. ممكن يكون قاعدة لهذه الجمعيات الزراعية .. وبهـــذا نستطيع أن نعطى تمثيلا أفضل للناس المقيمين فى القرى ونقلل عمليـــة الاستغلال .. أما التوجيه .. فهو قائم وسوف يستمر .. وفى الوقت نفســه تحقق التجميع الزراعى .. ويكون " رول " الجمعية الزراعية على مستويات أكبر .

السيد / عبد المنعم القيسونى : لاشك ان للجمعيات التعاونية اغراض اجتماعيـة كبيرة .. ولكن لها اغراض اقتصادية لا تقل أهمية .. والواقع أننا عندمـــا ندرس المشاكل الاقتصادية فى الريف تواجهنا مشكلة نقص الغلة وسوء المحصول وعجز الفلاح عن المقاومة .. وهذا العجز راجع اما لجهله أو لعدم وصـــول الارشادات اليه أو عدم توفر الأموال اللازمة .

والجمعيات التعاونية اذا نجحت فى زيادة الغلة للفلاحين فانها سترفع من مستوى المعيشة رفعا حقيقيا وستساعد على زيادة الدخل القومى زيادة كبيرة وفعالة وسريعة .

ونقص الغلة وانتشار الآفات يكلف البلد ملايين الجنيهات .. واذا قارنا بين الخسارة الناتجة عن ذلك وبين التكاليف التى قد ننفقها فى اقامة التعـاون الزراعى على أسس سليمة .. فلاشك أننا لن نتأخر فى الانفاق على التعـــاون ساعة واحدة .. فاذا كانت عندنا أربعة آلاف جمعية وأقمنا لكل جمعيـــة مخزنا وساعدناها بآلات مقاومة الآفات .. فكم سيكلفنا ذلك لكل جمعيـــة .. ؟ سيكلفنا حوالى ثلاثة آلاف جنيه .. وبذلك فان ٤٠٠٠ × ٣٠٠٠ = ١٢ مليونـــا من الجنيهات .. فاذا رسمنا برنامجا زمنيا لمدة خمس سنوات .. فان معـــنى ذلك اننا سننفق مليونين أو ثلاثة ملايين جنيه سنويا .. وفائدة هذه العمليـة

لتنفيذ ناحية الائتمان الزراعى التى تكون جزءا من واجب هذه الجمعيات علاوة على تركيز سياسة زراعية معينة فى المحافظة .

اننا عندما نبنى مخزنا للجمعية التعاونية نكون قد خطونا أول خطوة نحو التسويق التعاونى .. ويستطيع الفلاح أن يخزن محصوله بتكاليف منخفضة وهو الآن يخزن فى المحلج ويتكلف مبلغا معينا .. فاذا خفضنا تكاليف التخزين فان ذلك يكون فيه تشجيع عملى لزيادة محاصيل الفلاح .. كذلك بالنسبة لآلات الحرث والرى .. فقد ذكر بعض الاخوان أن المالك الكبير يؤجر الآلة بأجر كبير ويستغلها .. فاذا ساعدنا على تأجير هذه الآلة بأجر منخفض نكون قد خطونا خطوة ايجابية نحو الاستغلال الزراعى الكامل .. وكذلك فيما يختص بمقاومة الآفات . ولكن .. كل هذا يستلزم اشرافا عمليا واشرافا حسابيا وتوجيها سليما للجمعية .. لأننا لا نستطيع أن نعطى كل جمعية ثلاثة آلاف جنيه دون أن يكون لنا اشراف كبير على هذه الجمعيات .. وكان اقتراحى هو أن رئيس بنك التسليف هو الذى يشرف على الجمعية التعاونية أو يتابع حساباتها .. وانا لا أعرف ما اذا كانت هذه العملية ناجحة أم لا .. ولكن .. يبدو لى أن بنك التسليف واصل فى كل مكان .. وعن طريق الحكم المحلى يمكن أن يشترك موظفوه مع مجلس ادارة الجمعية فى الاشراف على حسابات الجمعية .. وكذلك المشرف الزراعى لابد أن يكون له دور كبير .. وكذلك المحافظ .. ولكنى أميل الى وجوب الا يسلب توجيهنا من أعضاء مجلس الادارة الشعور بأنهم هم الذين يسيرون بالجمعية .. وفى نفس الوقت يجب أن يشعروا بأنهم هم الذين يقومون بالانتاج .

ثم .. اذا احتجنا الى تعيين بعض الموظفين فى الجمعية التعاونية .. أقول انه فى المهن الطبية أصدرنا قوانين تلزم الطبيب أن يعمل خارج القاهرة مدة معينة .. فلماذا لا نقرر نفس الشىء بالنسبة للفئات الأخرى كخريجى الحقوق والآداب وأى مهنة أخرى ؟ .. لماذا لا يعملون فى القرى والجمعيات التعاونية لمدة سنتين قبل أن ينقلون الى القاهرة ؟

السيد الرئيس : اذا لم تكن عندهم الرغبة فى العمل فى الريف فانهم يأتون بنتيجة عكسية .. وطول اليوم يسبون فى الحكومة .. ويصبحون عامل افساد بدلا من أن يكونوا عامل ارشاد ..

السيد / عزيز صدقى : توجد نقطة أعتقد انها فى غاية الأهمية فى تشكيل صورة هذا البرنامج .. نحن نقول .. مفروض فى الجمعيات التعاونية ان تقوم بتنفيذ البرنامج .. هل تضع الجمعية التعاونية بنفسها هذا البرنامج ؟ فى الحقيقة لا توجد خطة للزراعة .. يجب أن يكون للجمعيات الزراعية خطة تتناول جميع عمليات الارشاد الزراعى .. ويعمل للمنطقة .. ما هو المطلوب ؟ .. هل الفلاح الآن الذى عنده أرض يعرف ما تحتاجه أرضه من مواد الاصلاح ؟ كالجبس الزراعى مثلا .. لو وجد برنامج للجمعية عن المنطقة التى تشمل اختصاصها .. فسيعرف الفلاح قيمة ما تحتاج اليه أرضه من الجبس الزراعى .. ويعد هذا البرنامج بواسطة الجهاز الفنى .. ثم يعطى هذا البرنامج كهدف الى أن تحققه نعتمد عليها كوحدات انتاجية . فى الواقع اعتبر هذا نقطة الأساس لأن أى تشكيل يتفاعل فيه الفلاحين ليس الذى يحقق نجاح الجمعية التعاونية وليس منع الاستغلال .. ولكن الهدف تحقيق الوحدة الزراعية الانتاجية .

ان المالك الذى كان يمتلك ٣٠٠ فدان .. كان يلزم المستأجر بوضع السماد العضوى فى الأرض للمحافظة على خصوبتها .. كيف وأن الدولة هى المسئولة عن قيمة الانتاج الكامل .. لم تستطع ان تنظم هذه العملية حتى لا يضار الفلاح . أعتقد انه لا يوجد برنامج للتنظيم الزراعى .. حتى الآن لم تصنف زراعة المحاصيل حسب المناطق التى تجود فيها والتى تعطى فيها اكبر انتاج .

بالنسبة للثروة الحيوانية .. ما هو البرنامج الذى وضع لها ؟ .. نقول للفلاح اذا قمت بتربية الماشية سوف تعطيك ثروة .. لكن كيف تكون أصول التربية ؟ بالنسبة لشق المصارف .. هل هو الذى يقوم بشقها ؟ انها تحتاج الى رسم كروكى وأبعاد معينة حسب نوع كل مصرف .

السيد الرئيس : لكى يكون عندنا برنامج زراعى وينفذ .. يجب الا نعتمد على معاون الزراعة لأنه " هايص " فى منطقته .. وكل واحد يتصرف كما يريد .. ولكن يجب أن نقيم الجمعيات التعاونية .. وأنا لازلت أعتقد انه لاتوجد لدينا جمعيات تعاونية .. وفى المرحلة الأولى يجب أن نقيم التعاون .. واذا وفرنا

الشروط فاننا نستطيع أن نحول الجمعيات التعاونية ذات الخدمة البسيطة الى الجمعيات ذات الخدمة العامة ثم نصل الى (collective farm) لنحقق الأهداف ٠٠ ولكن كيف نحقق ذلك ؟

السيد / حسين الشافعى : النقطتان متكاملتان ٠٠ والتجميع على غير برنامج لا يشعر الناس بالمصلحة المباشرة ٠٠ ولذلك فان اقامة التنظيم مربوطة بالبرنامج ٠٠ وأنا أذكر ثلاث نقط بدئ فيها وظهرت نتائجها :

أولا : عملية التسليف ٠٠ وقد كانت قدرة البنك فى أول ما ابتدأ فى حدود ١٢ مليون جنيه ٠٠ ثم وصلت الى ٤٠ مليون جنيه ٠٠ وهذه لاشك أنها زيادة فى الخدمة وبالتالى زيادة فى العضوية ٠٠ وقد كان مجموع العضوية كلها لا يتجاوز ١٢ ألف ٠٠ ووصلت ـ خارج الاصلاح الزراعى ـ الى ٩٨٦ ألف عضو ٠٠ وفى الاصلاح الزراعى ١٤٩ ألف عضو ٠

ثانيا : المصارف الحقلية ٠٠ لم يكن من المستطاع عملها الا اذا ارتبطت ببرنامج المصارف الرئيسية ٠٠ وقد كان فى ضمن البرنامج العمليات التى يمكن الحصول عليها فى خطة الزراعة على أساس أنه يمكن للجمعيات التعاونية أن تتناولها ٠٠ ولكن اذا لم تحدد الزراعة الأهداف والبرامج فلا يمكن السير فى هذه العملية ٠

ثالثا : محطات الخدمة ٠٠ كانت الجمعية التعاونية للبترول تقوم بانشاء محطات ٠٠ وكانت هذه مرتبطة بسياسة القدرة على التخزين على أساس أن تكون فى المستقبل هى مركز الخدمة ٠

كل هذه برامج ٠٠ اذا لم تستطع الدولة أن تعطى أهدافا لتحقيقها وتدفع الجمعية اليه فان الجمعية ستكون قاصرة على الخدمة البسيطة ٠

السيد الرئيس : نعطى الكلمة الآن للدكتور حشاد ٠

السيد / نجيب حشاد : سوف اتكلم بخصوص ماذكر فى هذه الجلسة بشأن التعاون ٠٠

لقد ثبت لنا الآن ان الجمعيات التعاونية لم يمكنها ان تحقق الهدف الذى وكل اليها .. بل أستطيع أن أقول أن الجمعيات التعاونية حتى الآن قد فشلت فى أداء المهمة الملقاة عليها .. نريد أن نبحث عن أسباب هذا الفشل .. من ناحية القانون الذى وضع .. القانون مرن جدا .. ولم يقف حائلا فى أى شىء ولا يحول دون قيام الجمعيات التعاونية بأداء رسالتها .. بنك التسليف .. والخدمات التى وفرتها الدولة .. وكما ذكر الآن .. مقار الجمعيات التعاونية .. صرحت الدولة لبنك التسليف بفتح سلفيات لكل جمعية تعاونية فى حدود ثلاثة آلاف جنيه .. لبناء مقار لها ومخازن وحظيرة مواشى ويجوز نادى ريفى .. وكل هذه المبانى تتم فى حدود مساحة ¼ فدان .. اقول أن هذا المبلغ يمكن أن يسدد على أقساط تصل الى عشر سنوات .. بمعنى ما تقوم بتسديده الجمعية التعاونية مبلغ معقول .. سار البنك فى طريقه يؤدى رسالته نحو الجمعيات التعاونية .. وكان يرسل مندوبين للجمعيات التعاونية وكان يشرف على حسابات هذه الجمعيات .. ويوجد حتى الآن ١٧١٢ موظفا يتولون الاشراف على هذه الجمعيات .. وضعت امكانيات وأسس لهذه الجمعيات .. وبالرغم من ذلك فشلت .. سبب الفشل يرجع الى عدة أسباب :—

١— تشكيل مجلس الادارة .. كان أول حرب وعقبة عاقت هذه الجمعيات عن أداء رسالتها .

٢— لم يوجد التوجيه الكافى .. الذى استفاد من قرار عام ١٩٥٧ / ٣٠ جمعية تعاونية .. وهم اخذوا سلفا وبنوا لأنفسهم مقارا .. وساروا فى طريقهم أحسن من غيرهم .. ولكن لن استطيع القول بأنهم نجحوا فى أداء رسالتهم .. ليست المقار هى السبب .. يوجد ١٧١٢ موظف يتولون الاشراف .. وليس عندى أمل أن ٥ ٪ قد أدى رسالته .

كل هذه الأسباب اعتقد انها وقفت أمام سير وتقدم هذه الجمعيات .. يجب التفكير فى القضاء على هذه الأسباب التى عاقت سير العمل فى هذه الجمعيات .. وهو الذى نبدأ به الآن .. وهى الأسس التى نبدأ بها .. وكما قلت القانون مرن جدا ولا يحتاج الى اضافة الا نقطة واحدة سوف اثيرها عندما تتم المناقشة فى هذا الموضوع .

السيد / عبداللطيف البغدادى : يجب أن يكون الهدف الاقتصادى محـــدد بالنسبة لكل وحدة زراعية .. تكلمنا فى هذا كثيرا .. على أساس أن تعيـــد وزارة الزراعة تنظيم نفسها وتربطها مع الجمعيات التعاونية .. اذا كانت تربـط مشاكل الجمعيات التعاونية بالجهاز الحكومى .. فسوف نصلح الموقف .. الموقـف فى الجمعيات التعاونية الآن .. اثنان أو ثلاثة من أعضاء مجلس الادارة .. يسيطرون على الجمعية وتسير وفق مصالحهم .. لو كان موظف هو الذى يتولـى شئون الجمعية .. فسوف يسهر مع المأمور ومع فئة معينة وينفصل عن الجمعيـة التعاونية والهدف المطلوب منها .. المشكلة .. أعتبر الاساس فيهـا وزارة الزراعة .. اذا استطاعت وزارة الزراعة أن تنظم نفسها وترتبط بخطة بعـد تنظيم الجهاز .. بحيث يكون مسئولا عن هذا الجهاز التعاونى فسوف يصلح .

بالنسبة للهدف .. وزارة الزراعة قامت بعمل دراسات تصنيف زراعـى لم يستفاد به . بالنسبة للمشاكل المحلية .. لم تدرس مشاكل محليـة .. بل يوجد للوزارة مشاكل عامة .. وانها لم تضع خطة فى كل منطقة يشملهـا نشاط جمعية تعاونية واحدة .. اذا طلب من وزارة الزراعة خطة .. فلـم تستطع ان تنفذها .. لأنها لم تعرف مشاكل المناطق المحلية .. لو أعيـد تنظيم الجمعيات التعاونية من غير أن نربط تنظيمها بأهداف .. كأننا لم نعمل شيئا .

السيد الرئيس : بالنسبة لتنفيذ الخطة .. فان أى قائد يمكنـه ان يضـع خطة .. ولكن اذا لم يكن عنده جيش .. فان الخطة لن تنفذ .. ووزارة الزراعة قائد بدون جنود فى هذه العملية .. والتعاون لم يكن تابعا لوزارة الزراعـة .. ووزارة الزراعة تقوم بالارشاد وتقدم النصيحة " لله " .. وتتغاضى عن تطبيـق الدورات الزراعية .. ومشكلتنا فى الزراعة خطيرة .. وحتى السنة الماضية فى الخطة لم ينفذ جزء كبير فى القطاع الزراعى سواء بالنسبة لاصلاح الأراضى أو الانتـاج الرأسى .. وقد انخفض الانتاج الرأسى فى بعض النواحى . والذى أتصـوره أن وزارة الزراعة أنشئت على أساس أن تتعامل مع قطاع خاص .. وكل واحـد "حر" فى أرضه .. ولازلنا حتى اليوم نسير على هذا الوضع .. وطالمـا أن

وزارة الزراعة كالقائد بدون جنود وعملها قاصر على اعطاء النصائح .. فلن تكون هناك نتيجة .

فالعملية يجب أن تكون تنظيمية من ناحيتين .. من ناحية التعاون .. ومن ناحية المرشد الزراعى .. أما اذا وضعنا فى ذهننا أن التعاون عملية مستقلة فلن نصل الى نتيجة .. المؤسسة التعاونية تمثل القائد .. والجمعيات التعاونية تمثل الوحدات .. وطبيعى لا يمكن أن تنفذ خطة الا اذا قامت الوحدات " على رجليها " .. فلابد أن تقوم المؤسسة التعاونية بدورها وتعرف ما هو هدفها أولا وثانيا وثالثا .. ثم تنظم الوحدات الفرعية — وهى الجمعيات التعاونية — وتشكل على أساس سليم .. وهكذا نبدأ .. جمعيات تعاونية بسيطة نحولها الى جمعيات عامة .. بعد ذلك نطور الجمعيات التعاونية .. وفى كل البلاد تمر الجمعيات التعاونية بهذه المراحل .. وفى الصين تعبوا جدا .. ثم عملوها قسرا .. عملوها فى ستة شهور بعد أن ظلوا ثمان سنوات محتارين ولا يعرفون ماذا يفعلون .. وقد ساروا أولا على أساس الملكية الفردية والجمعيات التعاونية البسيطة وتركوا الاختيار للافراد .. ولكنهم وجدوا أن الخطة لم تنفذ . ثم قالوا اخيرا انه كى تنجح الزراعة لابد أن تسير على الطريقة العسكرية حتى أن الجيش هو الذى تولى تنفيذ "الكوميونات" .. فاعتبروا أن كل قرية وحدة قائمة بذاتها .. وهكذا نجحت العملية .. وما نشر عن فشل هذه العملية كان كلاما "فارغا" .. وقد قال "مونتجومرى" اخيرا انها نجحت .. وطبيعى انهم يقابلون فيضانات وكوارث واحوال جوية غير ملائمة .. وفى رأيى أننا اذا أردنا أن ننفذ خطة مضبوطة لابد أن نكون مثل "الجيش" .. وتكون المؤسسة التعاونية هى القيادة والجمعيات التعاونية هى الوحدات .. ولابد أن يكون للمحافظات والمحافظين دور كبير فى هذا المجال ونعطى لهم سلطة بحيث يستطيعون منع الاستغلال .. وبعد ذلك نعطيها الواجبات بالنسبة للبرنامج ..

وبالنسبة للتسويق مثلا .. فان بعض أعضاء الجمعيات التعاونية أخذوا الكسب أو باعوه فى السوق السوداء .. هذا الكلام قيل .. لأن التنظيم نفسه لم يكن موجودا .. وكانت العملية تسير على أساس النفوذ الشخصى .. ولابد أن نأخذ العملية من نقطة الابتداء وهى التنظيم .

وبالنسبة لخطة وزارة الزراعة .. نجد أن التوسع الأفقى سهل لأنه يوجد شىء مادى .. أما فى التوسع الرأسى .. فلايوجد شىء مادى .. ولمن تعطى واجبات ؟ .. هل تعطيها لمعاون الزراعة وهو لا يعمل شيئا ؟ .. والعملية عملية تقديرية .. ومعاون الزراعة فى الريف يريد أن يعمل دورة زراعية ويقول أن هذا مخالف .. وكل من يعيش منهم لمدة فى الريف يكوّن صداقات فى المنطقة .. وكل واحد منهم ينشر الاشاعات وينتقد سياسة الدولة لأنه لا يعمل .. وعمله الأساسى هو انتقاد السياسة .

والنقطة الثانية هى الأفراد .. من أين نأتى بهم ؟ .. ان ابن المدينة الذى تخرج من مدرسة الزراعة المتوسطة لا يستقر فى "كفر البطيخ" .. لذلك نشترط ان الذى يعمل فى هذه العملية لابد أن يكون من أبناء الريف .. اما ابن القاهرة فانه لا يقبل العمل الا فى القاهرة .. واذا عيّن خارجها فانه يبحث عن "واسطة" لينقل الى القاهرة .. وأنا اعتبر العامل الأساسى هو أننا يجب أن نحضر من أبناء القرية نفسها ليقوم بهذه العملية حتى ولو نعطه "كورس" .. وبذلك تكون العملية أفضل .. فالبلاد التى اتبعت النظام التعاونى اعتمدت على المنتفعين فى القرية فعلا .. وأنا رأيى ان نحرر الجمعيات التعاونية من الموظفين ونعطى مسئوليتها لاعضاء الجمعية .. لأننا اذا أحضرنا موظفا فانه سيخلق لنا دائما مشكلة .. وسيكون هناك دائما تنافر طبقى .. ولكن من الأفضل ان يكون السكرتير من بين المنتفعين با لجمعية أنفسهم على أن يحاسب ويؤدى عمله بالضبط ثم يكافأ اذا أنتج كما قال الأخ بغدادى .. ثم اذا أخطأ يحاكم .. فهناك أناس لديهم أموال للجمعية .. وهؤلاء يجب أن يقدموا للمحاكمة .

السيد / حسين ذو الفقار صبرى : لقد وضح من المناقشة أن الوعى التعاونى يعتبر قفزة فى حياتنا الزراعية .. ووضح ايضا أن هناك عوامل كثيرة تقف حائلا امام هذا التطور .. فى بعض المناطق نجد سيطرة بعض الملاك .. سيطرة مباشرة أو غير مباشرة .. ثم العامل البشرى .. وهو نقص المشرفين وضرورة تدريبهم .. ونقص جهاز الرقابة الذى تكلم عنه سيادة الرئيس .. ثم هناك

العامل الاقتصادى الذى تكلم عنه الدكتور القيسونى وهى تكاليف الانشاءات مثل اقامة المقار والمخازن والحظائر .. وفى الوقت نفسه عدم وجود برنامج زراعى محدد تسير بمقتضاه الجمعيات التعاونية .. والبرنامج الزراعى ليس بسيط لأنه يوجد اختلاف بين قرية وأخرى ويتوقف على الحيازات الموجودة .. ولكن القفزة على خطوات .. وهى أننا نركز على الاصلاح الزراعى الآن والتغيير الجوهرى .. هل نبدأ بالتركيز على المناطق التى بها ملكيات جديدة (ما تملك عن طريق الاصلاح الزراعى) .. ثم ملكيات متقاربة .. ثم المناطق التى فيها (البون الشاسع) .

تكلم السيد نائب الرئيس كمال الدين حسين عن تبسيط العمل .. وهو تبسيط الأهداف .. وهو تبسيط تشكيل الجمعيات التعاونية .

أجهزة الدولة ووزارة الزراعة وأجهزة الرقابة .. تحتاج الى خبرة عملية للاشراف على هذه الجمعيات التعاونية .. وهذه الخبرة تتأتى عن كيفية التعامل مع الجمعيات التعاونية والملكيات الجديدة .. ثم خبرة فى التنظيم .. وهذا الأهم . توجد نقطة وهى الخاصة بالكوميونات فى الصين .. طبق هذا النظام بالعنف .. وكان من السهل أن نسير بهذا فى الملكيات الجديدة .. كما أوضح السيد الرئيس .

توجد عوامل أخرى فى داخل الجمعيات التعاونية .. كيف نجعل الفلاح الصغير يشعر بالعدالة داخل الجمعية ؟ .. نحاول أن نطور هذه الأوضاع .. ونقابل بعد ذلك الصعوبات الخاصة بمقار الجمعيات واقامة المخازن والحظائر .. لابد من عمل قفزة كبيرة على خطوات .. ليس القصد من هذه الخطوات التأخير .. ولكنها قفزات متلاحقة .

تبسيط الاهداف .. يكون معها تبسيط فى التشكيل .. ثم مع التجربة ننتقل الى المناطق الأخرى .

السيد الرئيس : نحن لم نقل بأننا سننفذ نظام الكوميونات .. الذى أقصده

بالنسبة للحركة التعاونية فى الصين ٠٠ انهم وجدوا صعوبات ومشاكل كثيرة جدا فى الحركة التعاونية ٠

يوجد تقرير من الهند عن الحركة التعاونية ٠٠ ويمكن أن يوزع هذا الكتاب وهو خاص بالتعاون ٠٠ وقد واجهتهم صعوبات كثيرة فى عمليات الرقابة ٠٠ ونظموا العمل بوجود مجلس ادارة ومجلس رقابة ٠

مجلس الادارة يتكون من ٧ أعضاء ومجلس الرقابة من ٣ أعضاء٠ والأخير يراجع التقارير والحسابات ويقدم تقريره للجمعية العمومية ٠

اما نجاح التعاون فى الصين ٠٠ فيرجع الى أنهم اتبعوا نظام الكوميونات لكى يزيد الانتاج الزراعى ٠٠ لا يمكن أن نتبع نظام الكوميونات ٠٠ وهو الملكية للدولة بالنسبة لكل شىء ٠٠ وضعنا يختلف عن وضعهم ولم نأخذ بالقانون الذى يقول ان الجمعيات التعاونية حرة فيما تعمل ٠٠ اذا كانت لها حرية واستقلال ٠٠ طول عمرنا ما نعمل اقتصاد زراعى وسياسى سليم ٠٠ لأن نظامنا كنظام اشتراكى ٠٠ ود يموقراطية فى حدود الأهداف والخطة بالنسبة لمجلس الرقابة ٠٠ عملية للبحث ٠٠ بحيث لا ينفرد بها أحد ٠٠ وتكون خاضعة للرقابة ٠٠ مثل ديوان المحاسبة ٠

أقول مرة أخرى٠٠ يجب أن تحدد الأهداف ٠٠ ويجب أن تقوم الجمعيات التعاونية على قدميها ٠٠ ويكون معروفا ماذا سينفذ هذا العام ٠

السيد حسين ذو الفقار صبرى : أقول ان الناس الذين عملوا فى جمعيات الاصلاح الزراعى يجب ان " يطّعموا " الجمعيات الاخرى .

السيد عبد العزيز السيد : ان أى تشكيل نقيمه — سواء فى الجمعيات التعاونية أوغيرها — مرتبط بالجهاز الحكومى .. لان الاتجاه فى الدولة الآن هو ايجاد نوع من الوحدة بين الشعب والحكومة .. فاى تشكيل لاشك انه مرتبط بالجهاز الحكومى .. والجمعيات التعاونية ليست جماعة مستقلة عن الدولة .

والهدف الاساسى من الجمعيات التعاونية هو رفع مستوى الاقتصاد الزراعى أو الانتاج الزراعى بمعناه الواسع .. سواء انتاج المحاصيل أو تربية الماشية .. وهذا سيكون وفق برنامج الدولة نفسها فى التخطيط العام وعن طريق رفع مستوى الاقتصاد الزراعى للفرد نفسه وهو الفلاح .. أى انه ليس القصد منه رفع مستوى الاقتصاد الزراعى لحساب الدولة فقط .. وانما جزء كبير منه هو اساسا رفع مستوى الفلاح .. وهذا ينقلنا الى ان أى اساس للعملية ،علاوة على انه لتنفيذ برنامج معين ،فهو ايضا وسيلة لتربية سياسية نحو الديموقراطية .

نحن نريد ان نوازن بين أمور ثلاثة .. حتى لا يفقدنا التركيز على واحد منها الامرين أو العنصرين الآخرين .. فاذا جعلنا هذه الجمعيات جمعيات حرة للمشتركين فيها دون أن نربطها باقتصاد الدولة ولا بالحكومة نفسها .. فان هذا يعطينا الآتى : ان الجمعية التعاونية ستكون — فى رأيى — أهم تشكيل فى القرية .. لانها تتناول الحياة الاقتصادية لاهالى القرية .. وأعتقد ان كل قرية يجب ان تكون وحدة مهما كان عدد افرادها .. والقرية فى الريف لم تتح لها شخصية .. وعندما يكون عدد القرية صغيرا يمكن مساعدتها .. لكن الادماج مع القرى الاخرى لا أعتقد انه ممكن .. فلا بد ان تكون كل قرية مهما كان عددها وحدة .

النقطة الثانية .. ان هذه الجمعيات التعاونية ستكون — فى رأيى — هى النواة لنقابات الفلاحين .. فهى التى ستقوم عليها التشكيلات النهائية لنقابات الفلاحين .

السيد الرئيـــــس: انهما شيئان مختلفـــان •

السيد عبد العزيز السيد: اذا كنا سنتناول كل الاقتصاد فى القرية •• فينبغـى ان نفكرفـى ادماج الاجراء •• ورفـع مستوى الانتاج ليس فقـط سلفا زراعيـة •• بل يتناول استخدام القوى الموجودة فى القرية لرفع الانتاج •• والجمعيات التعاونية لاتشمـل الآ أصحاب الحيازات •• فهل من الممكـن التفكير فى توسيع نطاقهـــا مادامت ستكون لرفـع مستوى الانتاج الزراعى فى القريـة ؟ •• فى رأيى ان ذلـك واجب لانه سيشمـل العناصر البشريـة •• وأنا أرى ان تمثيـل هذه العناصـــر يحل لنا المشكلة لانهم يستخدمون هؤلاء الاجراء •• هذه فكـرة أولية •• ويجوز ان تشمل الجمعيات التعاونية هؤلاء وهؤلاء •

واذا انتقلنا الى تمثيـل الحكومة أو مدى تدخل الحكومة •• انها تتدخل علـى ناحيتين •• على انها ارشاد وتوجيه •• وعلى انها تنفيذ لبرنامج معين •• وتوجيه•• والتزام ببرنامج معين هو أن يرفـع مستوى الاقتصاد الزراعى فى هذه القرية •• ويجـب ان يكافأ اذا وصـل فى ذلك الى حدود معينـة •• وهذا قد يشجعهم فى العمل•

ومن أهـم مشاكل الجمعيات التعاونية أن التعاون غير معروف فيها •• ويجـب أن تتولاه وزارة واحدة سواء وزارة الزراعة أو غيرها •• أما وجود موظف لوزارة الشئـون الاجتماعية يشـرف على ناحية اخـرى •••

السيد الرئيـــــس: ليس لوزارة الشئون الاجتماعية دخل فى هذا الموضوع•

السيد عبد العزيز السيد: أريد ان أقول انه يجب ان تتولى وزارة واحدة هـــذا الموضوع •• والتربية السياسية فى مجال التعاون يجب ان تؤديها هذه العملية ••

ويجب أن يكون هناك مجال للحرية فى تنظيم امورهم والشعور بأن هذه الامور لمصلحتهم ٠٠ وينبغى ألا يغيب عنا فى أى تشكيل نشكله ـ سواء فى مجلس الامة أو الاتحاد القومى ـ أنه ينتظر ان كل عملية تتبعها عملية اخرى أحسن منها ٠٠ وهذا أساس تنمية الروح الديموقراطية والاشتراكية ٠٠ شعورهم بانهم يعملون بحرية ويختارون ممثليهم ويعملون لمصالحهم ٠٠ وتوالى هذه العملية هو الوسيلة الوحيدة للتربية السياسية ٠٠ بالاضافة الى ذلك أقترح ان نعمل كما عملوا فى الدانيمارك حينما أنشأوا مدارس الشعب التى يجتمع فيها الفلاحون مع بعضهم لمدة ٦ أسابيع أو خمسة فى توجيه ونوع من الثقافة ٠٠ اذا عملنا مثل ذلك ويجتمع الناس فى كل منطقة ببرنامج هم الذين يرسمونه فى اطار معين يشمل الحديث فى التعاون والزراعة والارشاد الزراعى ٠

وأعتقد اننا لو أخذنا بكل هذه العوامل لا نفقد عنصرا من العناصر ٠٠ لأننا لو ركزنا على واحد منها سنفقد الآخرين ونبتعد عن الهدف٠

اننا لم نستطع ان نعمل collective farm أو state f arm فى العام الماضى ٠٠ ولكن يجب ان نوسع معنى التعاون الى ان يشمل الاقتصاد الزراعى كله فى جميع نواحيه ٠٠ وأرجو ان تشمل الجمعيات التعاونية أصحاب الحيازات والاجراء معا حتى لا نعمل تشكيلا آخرا فى القرية تمهيدا لنقابات الفلاحين ٠

السيد الرئيس: لى ملاحظتين بشأن الجزء الخاص بالتعاون والاجراء ٠٠

وهذا موضوع أعتبره يتوقف على أسس ٠٠ الاسس التى نتبعها هل نسير عليها ؟ وهى تحديد الملكية الفردية وتوزيع الارض على الفلاحين ٠٠ لا أعتقد اننا نسير فى موضوع آخر ٠٠ لاننا لو طبقنا نظام الكوميونات أو أى نظام آخر خاص بالمزارع الجماعية ٠٠ فكل واحد سيقول ان هذا مال الدولة ولا يعمل أحد ولن نخرج بنتيجه٠٠ فمثلا توجد مزارع لوزارة الزراعة ٠٠ تخسر فيها ٠٠ فى سخا ٠٠ محطة زراعية٠٠ أعتقد لم تكسب فيها الوزارة ٠

المطلوب هو الوازع الفردى مع تحويل الاقتصاد الضعيف الصغير الى اقتصاد قوى بالعمل التعاونى أو بالعمل الجماعى الذى نقول عليه الزراعة المشتركة وليست المزارع الجماعية ٠٠ أو زراعة جماعية ولكن على مراحل بالنسبة للحرث والخدمات الزراعية ٠٠ وبالنسبة للبذور والمحصول ليست مزارع جماعية ٠٠ بالنسبة لدخول العمال الزراعيين الجمعيات التعاونية ٠٠ فان وضعهم بالنسبة للملاك يختلف ٠٠ أعتقد انها عملية تحتاج الى دراسة ٠٠ لا زلت أعتقد انه من الافضل للعمال الزراعيين حاليا ان تكون لهم نقابات ترعى مصالحهم ٠٠ ويكون هناك تعاون بين النقابات والجمعيات التعاونية ولو أن زيادة الايدى العاملة تفقد هذه النقابات أى قوة وأى تأثير لانها سوف تأتى مواسم لا يوجد عمل ٠٠ ونحن عطلنا النقابات لمدة عشر سنوات ٠ بعد قانون الاصلاح الزراعى لانها قد تكون عامل للاشكالات أكثر من عامل البناء ٠٠

السيد عبد العزيز السيد : مادام يوجد نوع من التعاون فى الحرث ومقاومة الآفات وجمع القطن ٠٠ لاشك انه يستخدم فيها اجراء ٠٠ وبدخول هؤلاء الاجراء فى الجمعية قد توفر لهم العمل طول الموسم وتحافظ على أجورهم ٠

السيد الرئيس : هذا من وجهة نظرك ٠٠ وأنا اقول هذا الموضوع يحتاج الى بحث ٠٠ بعض البلاد حولت الجميع الى اجراء ٠٠ وتأخذ الجمعية منهم الارض وتديرها ويعمل الجميع فيها كأجراء ٠٠ يأخذ المالك اجرا معينا نظير ملكيته ٠٠ ويأخذ الاجير اجرا مناسبا نظير عمله ٠٠ ومن يعمل فى الارض بنفسه ٠٠ توضع له اشتراطات معينة ٠٠ ولقد حددت الملكية فى هذه البلاد بحوالى عشرين فدانا أو شئ من هذا القدر ٠٠ أى مساحات قليلة ٠

أما النقطة الخاطة بالحرية والتوجيه ٠٠ لم نعط اسماء أو تعبيرات أكثر من حقيقتها ٠٠ التوجيه لن ينتقص من الحرية ٠٠ التوجيه هنا هو الحرية ٠٠ ويجب

أن يكون عبارة عن تبادل من الام " فوق " حتى الجمعية التعاونية " تحـــت " ·· الجمعية التعاونية تبدى رأيها ·· ويؤخـذ برأيها ويكون له اعتبار " فـــوق " ·· واذا عزلت الجمعية التعاونية عن المؤسسة التعاونية ·· كأنها ستكون فى برج عاجى ·· التوجيـه ·· ليس تكميم الناس الذين فى القاعدة ·· " تحـت "، لأننا بهـذا سنكون عزلنا أنفسنـا ·· عندما نقول توجيه لكل المستويات ليس فقد الثقة فـى الناس والمؤسسات والوحدات التى نعمل معها ·· ونحن حكومة ذات اقتصاد موجه ·· فى جميع القطاعات ·· يوجـد توجيه ·· حتى فى الجامعة ·· لم نترك الجامعـة بدون توجيه حتى لا يخرج واحد يقول بان نظام الاقتصاد الغربـى أفضـــل ·· عندما أقول توجيـه ·· الدولة تسير موجهة على اساس واحـــد ·

السيد عبد العزيز السيد : كلنا نتكلم فى التوجيه والرأى الواحد ·· وفـــى مناقشاتنا فى الخارج ·· قد يوجـد اختلاف ·· أرجو ان يكون المفهوم واضح ·

السيد الرئيـــس : اذا لم نكن نسير السكة ذات طريقين ·· نوجـــه ·· ونأخذ رأيهم ·· اذا لم نعمل هذا ·· كأننا نقود شيئا غير موجود ·· فعلا ·· المقصود بالتوجيه ·· التخطيط ·· المركزيـة ·· المقصود يكون عندنا خطـــة ·· المقصود بالديموقراطية من القرية ·· تقول الجمعية التعاونية رأيها واضحـــا ·· وواجبنا ان نستمع اليها ·· لان هذا يقودنا الى توجيه آخر ·· أما التوجيـــه الجاف ·· فهو يعزلنا وكأننا نوجه توجيها مكتبيـا ونتحول الى بيروقراطية ·

السيد حسين الشافعى : بالنسبة لموضوع الحرية والتوجيه ·· يبرز موضوع التنظيم وتسلسـل القيادات المختلفة بحيث تكون وسيلة الحرية ووسيلة التوجيه · وهذا يظهـر أهمية المستويات التى تكون عليها الجمعيات المشتركة والمركزية والعامة فى المستويات

المختلفة .. ثم وضع الاتحادات كتنظيم شعبى يعتمد عليه فى مجال العمل .. ثم برزت أهمية المركز .. ولو أنه فى نظام الادارة المحلية أو بالنسبة للاتحاد القومى لا وجود للمركز فى التنظيمات الخاصة بهما .. والمركز فى مجال الريف — حيث يوجد ١٢٦ مركزا — هو أفعل وسيلة فى مجال التنظيم .. فالمحافظة يمكن ان تتصل بأحد عشر مركزا .. والمركز يتصل بخمسين أو سبعين قرية .. لكن اذا كان الاتصال مباشرا من المحافظة التى تشمل مئات الجمعيات فان العملية سيكون فيها شىء من الصعوبة .

السيد الرئيس : توجد نقطة وهى التنظيم السياسى .. هو عصب العملية كلها .. كانت توجد فكرة .. بان لجنة الاتحاد القومى .. تكون هى الجمعية التعاونية .. هذا خطأ .. من يكون رقيبا على الجمعية التعاونية .. اذا كانت لجنة الاتحاد القومى .. هى الجمعية التعاونية ؟ لكن هذا لا يمنع من وجود افراد من الاتحاد القومى فى الجمعية التعاونية ..

الاتجاه والرقابة واعطائنا صورة عن مشاكل الناس .. اذا أخذنا هنا صورة عن مشاكل الناس .. لا يمكن حلها .. نحن نقول هنا توجد مشكلة وهنا توجد مشكلة .. لكن هل يوجد تنظيم يعطينا المشاكل الموجودة ؟ .. فى الحقيقة فى تنظيمنا السياسى .. يجب ان يكون عندنا باستمرار أعطى التوجيه .. ولكن نأخذ المشاكل حتى نعطى الحلول الصحيحة لهذه المشاكل .

السيد عبد العزيز السيد : الوسيلة الوحيدة .. انه يسمع مدى أثر تطبيق هذا التطبيق والهدف .. لكى يوجد تفاعل مستمر بين النظرية والتطبيق وكل واحد يعمل للآخر .

السيد الرئيس : عملية اعطاء الاوامر وتنفيذها فقط تقود الى اخطاء

كبيرة ٠٠ ويمكن الاخ كمال الدين حسين ٠٠ غطى جزءً كبير من هذا بمجهوده الشخصى وهو المرور على المحافظات والمراكز والقرى وحضور الاجتماعات وشرح نظريتنا ٠٠ وهذا مجهود كبير ٠٠ ولكن هل هذا يكون الاساس ؟ الاساس يكون فى المواصلات من " فوق لتحت " من القاعدة حتى القيادة ٠٠ وان شاء الله نحقق هذا فى التنظيم الجديد ٠

السيد عبد الوهاب البشرى : ان المشكلة متعددة الجوانب ٠٠ وانما يبدو لى ان أهم جانب منها هو المتعلق بالتنظيم ٠٠ وهذه المشكلة نشأت من التنظيم القائم ٠٠ لانه فى أى تنظيم يجب ان يوجد رباط كاف بين أجهزة التخطيط والتنفيذ حتى تكون عملية التنفيذ سليمة ٠٠ فنحن لدينا خطة زراعية ولكن تنفذها جمعيات تتفاوت درجات حريتها ٠

السيد الرئيس : لا تنفذها الجمعيات الآن ٠

السيد عبد الوهاب البشرى : الخطة تكون مركزية ٠٠ انما فى التنفيذ ٠٠ يجب ألا يكون هدف المناطق الخاصة بوزارة الزراعة دعوة وارشاد فقط ٠٠ وانما يجب أن تؤسس على اساس انها وحدات انتاجية لها ربح أو خسارة ٠٠ أى يجب ان تعمل على اساس انتاجى صرف ٠٠ ثم يتسلسل من المناطق الكبرى الى مناطق صغرى الى ان نصل الى جوهر الجمعيات التعاونية ٠٠ فكل وحدة اذا ربطناها بعائد اقتصادى معين فانا نكون قد رسمنا لها هدفا ٠٠ ونستطيع ان نراقب الفعالية فى التنفيذ ٠٠ وفى عملية خلق الرباط الكافى هناك عاملين متناقضين ٠٠ الحرية المطلقة ٠٠ والقيود المطلقة ٠٠ ولا بد أن نوجد نوعا وسطا ٠٠ لأننا لا نستطيع ان نترك حرية مطلقة ولا توجيها مطلقا والا نفقد صفة الملكية ٠٠ فى هذه الحالة آخذ مثلا بسيطا مما حدث فى الصناعة ٠٠ فقانون التنظيم الصناعى أخذ وقتا

كبيرا جدا من وزارة الصناعة فى البحث مع أصحاب المصانع الخاصة .. وانما نستطيع ان نقول ان هناك نوع من " الكونترول " الكافى لدى وزارة الصناعة فى تقييد هذه المصانع وأصحابها بنوع من التحكم فى التراخيص أو بعدم السماح لهم بخفض الانتاج .. ألا نستطيع ان نعمل مثل هذا مع الجمعيات التعاونية أو التنظيمات التى قلت عنها ؟ .. الذى أراه هو أننا نستطيع ان نعمل نوعا من " الكونترول " .. وفى مجالس ادارات الجمعيات التعاونية أو المناطق الكبيرة نوجد نوعا من التمثيل الحكومى يشمل الناس الذين وضعوا الخطة .. أى وزارة الزراعة والمنتفعين عن طريق الادارة المحلية ويكون هناك نوعا من التوازن لأنه توجد مشاركة .. فالفائدة تعود على الجميع .. وكذلك الضرر يعود على الجميع .. فيجب ان نسعى الى تمثيل حكومى فى مجالس ادارات الجمعيات التعاونية .

السيد الرئيس : نريد ان نعبر عن ماهى الدولة ؟ نريد ان تعرف الدولة .. سوف تتفتح نقط فى هذا .. ما هى الدولة سنة ١٩٥٠ .. وما هى الدولة اليوم ؟ .. الدولة اليوم تختلف عن الدولة عام ١٩٥٠ .. الدولة الآن ليست هى الموظفين .. انها الموظفون وهذا الجهاز الحكومى والمصانع والجمعيات التعاونية والاستهلاكية . مفهوم الدولة يجب ان نتبينه .. يختلف مفهوم الدولة طالما نسير فى خطنا الاشتراكى .. مسئولية الدولة تزيد .. قارن مسئولية الدولة سنة ١٩٦١ عن سنة ١٩٥٠ .. الدولة الآن .. هى سكرتيرى الجمعيات التعاونية .. الدولة سنة ١٩٥٠ هى جهاز يسيطر على الشعب لمصالح الفئة الحاكمة .. الدولة .. عبارة عن جميع هذه المؤسسات والمنتجين .. الجهاز الحكومى الآن .. اصبح اكبر عقبة فى الدولة .. بالبيروقراطية ، تعزل عنا حاجات كثيرة .

ثم النقطة الثانية : يوجد فرق كبير بين الصناعة والزراعة .. يمكن بالعموميات معقول .. لكن الصناعة .. المصنع موجود " وممسوك " بالمواد الخام .. ويرسل للمصنع مفتش .. ومعروف انه وحدة انتاجية .. الزراعة .. ماهى الوحدة الانتاجية ؟ نحاول ان ندخلها فى تنظيم تعاونى وليس تنظيما زراعيا .. أعتبر عملية الزراعة أصعب بكثير من عملية الصناعة .. كل المصاعب التى تواجه الصناعة والتى تكلم عنها الدكتور عزيز صدقى .. سوف تبحث فى جلسة خاصة .

السيد عبد الوهاب البشرى : المشكلة أنه لا يوجد مصدر سلطة .. ويجب أن يشعر بها الناس عن طريق تحديد برنامج وهدف .. ويجب أن نعطيهم نوعا من التوجيه .. وأنا لا أقصد الموظف الحكومى .. وأقول أن التنظيم يجب أن يسير على وحدات اقتصادية كبيرة .

السيد الرئيس : هذه عملية " كويسة " .. ولكنها ليست سهلة .. بل صعبة جدا .. ونريد أن نسمع الآن الدكتور حشاد .. ولو أن هذا الكلام قد أثار نقاطا مفيدة .

السيد محمد نجيب حشاد : أنا أستفيد منه فعلا .. ومرة أخرى أذكر على ضوء مادار .. ما هو الهدف من وجود الجمعيات التعاونية ؟ .. هو رفع مستوى الانتاج الزراعى اقتصاديا .. فالناحية الاقتصادية لا بد من مراعاتها أولا .. وهى ليست زيادة الانتاج فقط .. وانما يجب أن تكون زيادة الانتاج اقتصاديا وفقا لخطة مبنية على احتياجات ومشاكل القرية نفسها .. وأنا أقول ان وضع الخطة على الورق أمر سهل .. ويمكن أن توضع خطط ممتازة .. ولكن الصعوبة فى التنفيذ هى فى وجود الأفراد .. ورأيى أن وجود الأفراد مهم جدا طالما أن الجمعيات التعاونية هى أساس نجاح عمل وزارة الزراعة .. فبدون الجمعية التعاونية فى القرية فان عمل وزارة الزراعة لن يظهر أثره بالشكل الذى نرتضيه .. ونحن نبحث الآن فى وزارة الزراعة عملية ربط — وربط قوى — بين المشرف على القرية الموجود فى الجمعية التعاونية الذى هو موظف فى وزارة الزراعة و بين الناس الموجودين فى المركز نفسه من الاخصائيين .. ثم ربطها بالمنطقة .. وربط المنطقة بالوزارة .. و ربط المؤسسة التعاونية بجميع الأجهزة ابتداء من القرية الى أن نصل الى الوزارة التى تأتى منها عملية التخطيط .

السيد الرئيس : هل الوزارة صالحة لأن تقوم بهذه المهمة ؟ .. أنا أعتبر أن هذه نقطة الأساس لما قلناه كله .. والعملية فيها كلام كثير .

السيد محمد نجيب حشاد : أنا لا أريد أن أقامر وأقول انها صالحة أم لا .

السيد الرئيس : أقصد جهاز الوزارة .

السيد محمد نجيب حشاد : جهاز الوزارة كبير .. وموجود فيه أناس أعتقد أن فيهم عناصر ممتازة ولكنها لم توجه .. وقد سبق أن قلت اننا نأخذ الموظف المتخرج من الكلية أو المدرسة الثانوية ونبعثه الى المنطقة .. والجهاز الذى فوقه صلته به ضعيفة .. والشباب المتخرج حديثا يعمل من غير تدريب .. وهذه العملية أثرت على الجهاز كله .. ولا بد أن نجرى عملية " غربلة " واختيار وتغيير .. ولا أقصد عملية " نقل " .. بل على العكس .. أنا أريد أن ابعث كل واحد الى المنطقة التى (تريحه) بشرط أن يكون صالحا .. وغير الصالح أبحث له عن مكان يصلح له .. وهذه العملية قد تستغرق وقتا .. ولا أستطيع أن أقول أنه من الممكن اتمامها بسهولة فى مدة قصيرة .

السيد الرئيس : انما هى عملية أساسية .

السيد محمد نجيب حشاد : نعم هى عملية أساسية .. وهى فى غاية الصعوبة .. ولكنها ليست مستحيلة .. وبالنسبة للمستقبل فان الاعلان عن الوظائف الجديدة سيكون عن حاجة كل منطقة من المناطق الموجودة فى المحافظات .. والذى يتقدم يعرف من الأول أنه تقدم لاسوان أو أسيوط أو البحيرة أو الشرقية .. وذلك يسهل عملية فرز الموظفين واجابتهم الى رغباتهم .. والمناطق يمكن تعزيزها بأناس " كويسين " .. وموجود فعلا عدد يمكن أن أستفيد منه وأعطيه دراسات متتالية لا تعطله عن عمله .. كما أن التدريب يشمل أغلب الوظائف وان أمكن كل الوظائف .. ونحن بدأنا فعلا فى التدريب بالنسبة لعدد من الموظفين .. وبالنسبة لأعضاء الجمعيات التعاونية بدأ التدريب للسكرتاريين بالرغم من أنه سيجرى انتخاب آخر وقد يتغيروا .

الذى أريد أن أقوله .. هل يمكن لأى جهة أخرى انها تقوم بهذه العملية ويساعد على الانتاج الزراعى ؟ فى اعتقادى .. لا .. لأن الجهاز الوحيد المتغلغل فى الريف وهو جهاز وزارة الزراعة .. وهى ملزمة بهذا .

السيد الرئيس : لم أقصد جهازا آخر .. وهى مشكلة وتواجه التنفيذ .

السيد نجيب حشاد : لا بد من مواجهتها وتذليلها .

الجمعيات التعاونية لها مهمة أخرى .. وهى وجوب العمل على رفع مستوى كل من يعيش فى القرية و يستفيد من الجمعية سواء أكان عضوا فيها أو أجيرا أو حائزا . الفائدة الاجتماعية والمساعدات المادية .. لم تقتصر على أعضاء الجمعيات التعاونية بل تمتد الى جميع السكان .

اذا حددنا الهدف .. لكن كيف نسير و نصلح ؟ السيد الرئيس قال .. ليس الجهاز الحكومى الذى يجب أن يعمل .. يجب على أهل القرية أن يقوموا ببعض المصالح الأخرى .. عن طريق أعضاء مجلس ادارة الجمعية .. أقترح تشكيل مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية .. $\frac{٢}{٣}$ الأعضاء من صغار الحائزين و $\frac{١}{٣}$ من باقى الحائزين .. مع وجود احتياط فى بعض القرى التى ليس بها ملكيات تزيد عن خمسة أفدنة .. نراعى و نحدد نظام آخر فى $\frac{٢}{٣}$ الأعضاء نحدد ب ٢ أو ب ٣ فدان .. حسب ما هو فى القرية نفسها .

النقطة الأخرى : منطقة عمل الجمعية التعاونية .. قد يحسن أن يكون فى كل قرية جمعية تعاونية .. لكن لا تقوم جمعية فى قرية يقل زمامها عن ٥٠٠ فدان لكن اذا وجدت قرية مساحتها ١٥٠ فدانا بجوار قرية بها جمعية تعاونية ليست بعيدة عنها ويفصلها شارع أو طريق .. يمكن أن تؤدى لهما الخدمات .. ويمكن عمل فرع للجمعية التعاونية .. حتى يوجد من يمثلها .. وننتقل الى شروط العضوية (وتلى سيادته النص القانونى .. من التقرير المقدم من سيادته) .

أما بخصوص عدد أعضاء مجلس الادارة .. فمحدد بعدد يتراوح ما بين ٦ الى ١٥ عضوا .. حسب زمام كل قرية .. بشرط أن يكون العدد ٦ أو ٩ أو ١٢ أو ١٥ عضوا .. حتى يتوفر شرط الثلثين والثلث .. وعدد أعضاء الجمعية المشتركة من ٩ الى ١٥ عضوا .. وتوجد فى المركز .. وجمعيتها العمومية عبارة عن مجموع أعضاء مجالس جمعيات زمام المركز .. وعدد أعضاء الجمعية المركزية التى توجد

فى المحافظة من ٩ الى ١٥ عضوا ٠٠ وجمعيتها العمومية عبارة عن مجموع أعضاء مجالس ادارات الجمعيات المشتركة الموجودة فى مقر كل مركز بالمحافظة ٠ (وتلى سيادته تعديل القانون فيما يتعلق بأعضاء مجالس الادارات من تقرير سيادته) ٠

السيد كمال رمزى استينو : هل يمكن منح مكافأة مادية و أدبية لأعضاء مجالس ادارات الجمعيات التعاونية الناجحة نظير نشاطهم والمجهود الذى يبذلونه ؟

السيد نجيب حشاد : من السهل هذا ٠

السيد مصطفى خليل : واضح من كلام سيادة الرئيس ٠٠ ان الملكية الفردية أساس ٠

السيد الرئيس : اذا لم ينجح الكلام الذى نقوله ٠٠ نبحث عما يجب أن نفعله ٠

السيد مصطفى خليل : لماذا لا يكون شرط الانضمام للجمعية اجباريا ؟

السيد الرئيس : هذا هو المتبع ٠٠ كم عدد المنضمين للجمعيات ؟

السيد حسين الشافعى : حوالى الثلث بالنسبة للقطاع الزراعى ٠

السيد مصطفى خليل : من أجل نجاح الجمعيات التعاونية ٠٠ يجب أن توجد مصادر للتمويل عن طريق الأموال الزراعية نفسها ٠

السيد عبد اللطيف البغدادى : يتولى هذا ٠٠ بنك التسليف ٠

السيد عبد المنعم القيسونى : القروض المتبعة بين البنك والجمعية .. قروض موسمية .. لكن من أين تمول الجمعيات بشأن بناء المقار والمخازن والحظائر ؟ .. كيف تقترض الجمعيات من أجل هذا ؟ خصوصا لو قام بها عضو مجلس الادارة لا يضمن بقاؤه باستمرار فى الجمعية .

السيد عبد اللطيف البغدادى : من يحل محله يكمل الاشتراك .

السيد حسين الشافعي : المثل الأعلى للخدمات التعاونية .. الا يوجد فى النهاية رأس مال .. ويحدد القانون الحد الأقصى للربح بـ ٦ ٪ .. ويسمى فائض .. لأنه لا يريد ربحا لرأس المال .. الجمعية المثالية .. هى التى تستهلك رأس المال .

النقطة الخاصة بالانضمام للجمعيات التعاونية ، للاستفادة من خدماتها .. متفق مع الدكتور مصطفى خليل .. على أنه يجب أن يكون جميع الزمام منضما للجمعية التعاونية .

السيد الرئيس : هل نصدر قانونا يلزم الانضمام للجمعيات التعاونية ؟ أم يكون هذا بطريق غير مباشر ؟

السيد حسين الشافعي : يكون هذا بطريق غير مباشر .

السيد عبد المحسن أبو النور : لو تحسن حال الجمعيات التعاونية .. لانضم اليها جميع الناس .. لأن الناس فى حاجة الى الخدمات .. والخدمات لا يمكن أخذها الا عن طريق الجمعيات التعاونية .

السيد مصطفى خليل : ان أموال الجمعية التعاونية .. فى جيب أمين الصندوق أو السكرتير أو الرئيس .. لماذا لا توضع بمكتب البريد أو فى بنك ؟

السيد عبد اللطيف البغدادى : من المفروض هذا .

السيد مصطفى خليل : أرى أن يسحب من أموال الجمعية الموجودة فى مكتب البريد أو البنك بتوقيع المشرف الزراعى ويعتبر هذا بمثابة رقابة على الحسابات .

السيد الرئيس : كنت أود ذكر .. المؤسسة التعاونية فى الموضوع .. ماهو دورها وعملها ؟ .. هذه التفاصيل يجب أن نحيلها الى المؤسسة التعاونية .. من يرغب أن يشترك فى عضوية مجلس ادارة المؤسسة التعاونية .. سوف يعمل لها مجلس ادارة .. بحيث تقوم بدورها ولا " نموتها " .

السيد / محمد نجيب حشاد : المؤسسة التعاونية عليها عملين .. الأول هو التخطيط لعملية التعاون من الأول الى الآخر .. والثانى هو عملية الارشاد التعاونى والاشراف بالتعاون مع جهاز وزارة الزراعة فى المنطقة .. وسيكون هناك ربط بحيث أن التعليمات التى تخطط وتتفق عليها المؤسسة تكون واجبة النفاذ .. ولابد أن تصل الى القرية بحيث لا تجد حائلا فى الطريق .. هذا هو الدور الاساسى للمؤسسة .

السيد الرئيس : الذى اتصوره عن دور المؤسسة انه أكبر من هذا .. وفى القرار الصادر بها لها سلطات أكبر من ذلك .. تبحث وتتابع تنفيذ سياسة التعاون .. والمتابعة ندخلها فى عملية الاشراف لأنها ليست مؤسسة "شرفية" .. وهى لها رأس مال داخل فيه بنك التسليف .. فهى لها مسئولية أكبر من ذلك .. وزارة الزراعة والاصلاح الزراعى يعملان لتنفيذ السياسة التى توضع هنا .. فأنا أرى اعادة تكوين مجلس الادارة .. وبنك التسليف تابع للمؤسسة الاقتصادية وهو يقوم بدور اساسى رئيسى فى هذه العملية .. وأى خلل فى العمل به حتى ولو فى الشون يفسد كل العمليات التى نقول عليها .. والمؤسسة يمكن أن تدرس أشياء غير ما ندرسه هنا .. فهى تدرس التفاصيل مثلا وترسم سياسة .. ونحن اليوم ننظر فى عملية التعاون كموضوع عام .. ولكن المؤسسة تنظر فيه عند اجتماعها بتفاصيل اكثر وتتابعه .

السيد / حسين الشافعى : يستطيع المجلس ان يقوم بعمل حصر لكل الخبرات التى تستطيع أن تساعد فى أى وزارة من الوزارات .. اذا كان محتاجا لهذه الخبرات .

السيد / محمد نجيب حشاد : نقطة كنت أريد أن أقولها .. وهى أن جهاز المؤسسة استطيع أن أعتبره غير موجود .. والجهاز التعاونى فى حاجة الى جهاز له خبرة معينة وموهبة .

السيد الرئيس : الجهاز هو وزارة الزراعة .. ولن أنشىء وزارة أخرى .

السيد / محمد نجيب حشاد : جهاز المؤسسة نفسه هو الذى سيخطط ويتابع ويشرف .. فهو لابد أن يكون جهازا مختارا فى اعداد قليلة وليست كبيرة .

السيد / كمال الدين محمود رفعت : الجمعيات التعاونية هى وسيلة لتحقيق الهدف .. والغرض من الهدف تحميل الفلاحين تسويق الانتاج الزراعى نفسه وفق سياسة الدولة .

السيد الرئيس : الهدف .. تحميل الفلاحين مسئولية الانتاج .. قيل .. الهدف رفع الانتاج .. من المسئول عنه ؟ الفلاح كمنتج ..

السيد / كمال الدين محمود رفعت : يمكن ايجاد الصلة للجمعيات التعاونية نفسها .

السيد الرئيس : ندرس هذا الكلام .. بدأنا ندخل فى تعريفات جديدة .. من هم المنتجون ؟ ممكن يكون .. الذين يعملون .. ويمكن يكون .. الملاك .. نحن الآن ادخلنا العمال فى الصناعة .. كمنتجون .. نتيجة صدور القوانين الاشتراكية الأخيرة فى شهر يوليو الماضى .. هنا تأتى لهم صفة الدوام .. بغض النظر اذا خرج العامل " فصل " أو دخل الخدمة .. لأن المصنع موجود .

فى الزراعة .. هذا الموضوع غامض .. هل يعتبر العامل الزراعى منتجا ؟ لازال الموضوع غامض .

السيد / محمد النبوى المهندس : قد يكون السبب عدم وجود عمل لهم طول العام .

السيد الرئيس : اننى اتكلم .. ليس انه يعمل أم لا .. النظام الذى نسير به بخصوص الملكية الفردية .. لم يبين أن العامل الزراعى يتساوى مع الحائز ..

يوجد حائز ٠٠ وهو اما صاحب الأرض أو مستأجر ٠٠ لو وجد عامل مستديم يعمل فى الجمعية التعاونية ٠٠ يمكن اعتبره منتجا ٠٠ لكن يوجد عمال يعملون موسميا ٠٠ عامل يعمل اليوم وآخر يعمل غدا وغيره فى المنزل لا يعمل ٠٠ كيف اعتبر الذى يكون فى منزله بدون عمل منتجا ٠٠ عندما نعرف صورة ٠٠ يجب أن نكون راسيين على الوضع ٠٠ لم نستعجل فى عمل العمال الزراعيين منتجين ٠٠ كما عملنا فى العمال الصناعيين ٠٠ نتمنى أن نعمل هذا بالنسبة للعمال الزراعيين ٠٠ فاننا نكون خطونا خطوة كبيرة ٠

السيد / حسين الشافعى : ستكون الصورة موجودة ٠٠ لو تخلصنا من حجم الأيدى العاملة الموجودة فى الريف ٠٠ اليوم ٠٠ اذا كان القطاع الزراعى محمل بـ ٥ر١ مليون عامل زيادة عن حاجة العمل الفعلية ٠٠ ليس هناك شك من أننا لم نستطع أن نمثل الاجراء فى هذه المرحلة ٠

السيد الرئيس : الموضوع ليس واضح ٠٠ يحتاج الى تفكير ٠٠ لو يوجد فى القرية ١٠ مستأجرين أو ملاك و ٢٠ أجيرا ٠٠ كنا نربط الجمعية وتكون جمعية منتجين ٠٠ الموضوع يحتاج الى تفكير أكثر ٠٠ ان القوة العاملة تزداد فى الريف ثم قبل عملية السبع ساعات ٠٠ كم تزيد قوة العمال ؟

السيد / عزيز صدقى : ١٢٥ ألف عامل ٠

السيد الرئيس : اذن الأجر سوف ينخفض ٠٠ ثم سيوجد فائض فى قوة العمال ٠٠ وهذا ما دفع الى فكرة السبع ساعات ٠٠ هل هى للزيادة فى عدد السكان التى تمثل ½ مليون فى السنة ٠٠ اذا لم نتوسع فى الصناعة لم نستطع أن نعمل تحويل كبير من القطاع الزراعى الى القطاع الصناعى ٠

السيد / كمال الدين محمود رفعت : يمكن منع الهجرة ٠ كما اتبع فى بعض البلاد الاشتراكية ٠

السيد الرئيس : لا يمكن منع الهجرة .. لأن لنا ظروف تختلف عن باقـــى دول العالم .

السيد / كمال الدين محمود رفعت : يكون هذا بتوزيع المشروعات .

السيد الرئيس : لا يمكن أن نطبق هذا .. لأنه حتى الآن توجد مشاكـــل بخصوص التوسع فى التصنيع .. منها .. الكهرباء .. أعتقد ان الكلام فى هذا سابق لأوانه .. لأنه يحتاج الى مراحل كبيرة .. الموضوع يحتاج الى كيفيـــة تعريف المنتجين بالنسبة لقطاع الزراعة .. لو جعلنا العمال منتجـــين .. ثم لا يوجد لهم عمل .. ماذا نفعل ؟ .. الموضوع كما قلت يحتاج الـى تفكير .. لا يمكن حله فى جلسة واحدة .

السيد / محمد النبوى المهندس : نعطيهم عمل .. الذى يمتلك ١٠٠ فدان يؤجر جزءا منهم لهؤلاء الذين دخولهم فى الجمعية يحتاج الى دراسة .

السيد الرئيس : كيف يضم للجمعية وهو ليس منتـج .

السيد / عبد المنعم القيسونى : فى التعريف الاقتصادى .. عناصر الانتاج هى الطبيعة والعمل ورأس المال .. ثم المنظم .. فالعامل منتج وصاحـــب الأرض منتج .. والمزارع يعتبر منتجا .. وكذلك المنظم الذى ينظم العملية كلهـــا يعتبر منتجا .. فنحن نعرّف المنتج على أساس عناصر الانتاج .

السيد الرئيس : أريد أن أعرّفـه من الناحية الاشتراكية .. فمن هو المنتج ؟ .. ونظرا للتطور الاشتراكى فان تعريفه سيتطور باستمرار مع تطورنا الاشتراكـى .. فمثلا .. اذا أممت المصانع كلها .. فمن المنتج ؟ .. هم العمال وليســت المؤسسة الاقتصادية .. قبل ذلك من كان المنتج ؟ .. كانوا الرأسماليـــون

والمشتركون فى اتحاد الصناعات والتنظيمات الانتاجية .. فنحن نتطور .. وقد غيرنا تعريف الانتاج فأصبح هو رأس المال + العمل .. وابتدأ العمال يعتبرون منتجين .. وقبل ذلك لم يكونوا منتجين .. فهل من الممكن أن نطبق نفس الشىء فى الزراعة ؟ .. ليتنا نستطيع .. لنكون قد وصلنا الى تقدم كبير جدا .. ولكن على أى أساس ؟ .. أنا أقول لابد من دراسة الموضوع بحيث نضمن الاستقرار للعامل الزراعى أو نشكل نقابة للعمال الزراعيين بجانب الجمعيات التعاونية .. والنقابة تحمى مصالح العامل الزراعى من صاحب الأرض أو الحائز .. ولكن هل أستطيع اليوم أن أعتبر العامل الزراعى منتج ؟ خصوصا اذا كان يعمل موسميا أو لفترة أو " على كيفه " ؟ .. اننى لا استطيع .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : اما انه ينتج أو يشترك فى الربح .

السيد الرئيس : مثلا فى قرية ٢٠٠ حائز و ٥٠٠ أو ١٠٠٠ عامل .. هؤلاء العمال جزء منهم يعمل .. وجزء يعمل موسميا .. فكيف أوفق بين هذا وذاك ؟ .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : كل من يشترك فى الربح يعتبر منظما أو منتجا .. ولكن كل من يساهم فى عملية الانتاج فهو المنتج .

السيد الرئيس : اذا أردنا أن نقيم نظرية للمنتجين فى الأراضى الزراعية لادخال العمال الزراعيين مع الحائزين فلابد أن نضبطها على أساس سليم ولا تكون مجرد كلام .. وقبل أن نقيمها لابد أن نحدد من هو المنتج وعلاقته كمنتج ونثبته ونعطيه حقه كمنتج . وبعد ذلك يكون له حقا موجودا لا يستطيع أحد أن يتصرف فيه .

هذه هى المشكلة التى تحتاج الى دراسة كبيرة بالنسبة للزراعة ولا نستطيع أن نقول ان حلها هو تمثيل الأجراء .. لأن المسألة أعمق من ذلك .

فى الصناعة أصبح العمال منتجين ٠٠ واتخذت خطوات التأمين ٠٠ ومثلناهم فى مجلس الادارة وأشركناهم فى الأرباح ٠٠ وأنا أعتبر أننا لو عملنا صورة طبق الأصل من هذا بالنسبة للزراعة ٠٠ فاننا نكون قد أخطأنا ٠٠ فلابد من ضبط العملية ٠

والحل الوحيد هو عمل نقابة للعمال الزراعيين تحافظ على حقوقهم قبل الحائزين ٠٠ ولكن اذا استطعنا أن نحدد ونقول هؤلاء حائزين وهؤلاء عمال زراعيين فلابد من أن نضمن للعمال الزراعيين دوام العمل ولو لمدة معينة ٠٠ لابد أن يعملوا لمدة ٣٠٠ يوم فى السنة والجمعيات التعاونية مسئولة أن تعطيهم أجر ٣٠٠ يوم ولا يكون هناك فصل ويسرى عليهم الفصل التعسفى ٠٠ وهذه ايضا فى حاجة الى دراسة ٠

السيد / احمد على فرج : ما هو دور الجمعية التعاونية ؟ ٠٠ تنفذ الخطة ٠٠ لو بدأت الخطة ٠٠ يجب أن تنبثق كما انبثقت خطة الصناعة ٠٠ لو وجدت جمعيات تعاونية تمثل الانتاج الزراعى فى الهدف ٠٠ لوضعت الخطة على أساس النظرة الى الموضوع ٠ ويكون عندنا جهاز تنظيمى وهو وزارة الزراعة وجهاز تخطيط وهو الجمعيات التعاونية بما فيها العمال الزراعيين والحائزين ٠

السيد الرئيس : وبعد ذلك ٠

السيد / احمد على فرج : يحصل لهم تمثيل فى الجمعية التعاونية ٠

السيد الرئيس : على أى أساس يمثلوا فى الجمعية التعاونية ٠٠ الأفضل عمل نقابة لهم ٠٠ اذا كنت تريد أن يمثلوا فى الجمعية التعاونية ٠٠ تلزم الجمعية بأن يكونوا عمالا بها ٠

السيد / عبد العزيز السيد : للوصول الى التعريف ٠٠ أو ادخال العمال الزراعيين كمنتجين ٠٠ وحسب النظام الاشتراكى الذى نسير فيه ٠٠ عدم وجود

استغلال للعمال .. نريد من الجمعية أن تتولى رفع الانتاج الزراعى ويجب أن تسير بطريقة اشتراكية .. وهى عدم استغلال العمال الزراعيين واستخدام اكبرعدد ممكن منهم .. الذى يحدث :ـ

١ـ لم يأخذ العمال اجورهم المقررة .

٢ـ تشغيل اكبرعدد ممكن بصفة دائمة عند الملاك .

والمفروض مادامت الجمعية التعاونية تتولى هذه المسئولية .. يجب ان تلتزم بها كجهة حكومية على أنها تسير فى السياسة الاشتراكية .. وترعى الآتى :ـ

١ـ ضمان الأجر .

٢ـ تشغيل أكبرعدد ممكن .

٣ـ توزيع العمل بين العمال فى القرية .

السيد الرئيس : انضم العمال الصناعيون الى النقابات .. وكافحوا سنين طويلة ولم يستطيعوا ان يأخذوا التمثيل .. لولا أن اعطيناهم هذا التمثيل .. ثم هم كمنتجين أو يمثلوا كمنتجين .

ونحن فى مناقشتنا للوسيلة والتطور الطبيعى للأمور .. أى عمال يجب أن ينضموا الى نقابة . تنفيذ قانون الاصلاح الزراعى .. نكون بهذا عملنا نوعا من التأمين للعامل الزراعى ولو أنه لم يكن تأمينا كاملا طالما توجد مشاكل .

السيد / كمال الدين محمود رفعت : المشكلة .. مشكلة الاستقرار .

السيد الرئيس : بعد ١٤ سنة .. وبعد أن اخذت الملكية الفردية فى روسيا فى سنة ١٩٣٠ .. كان عندهم عاطلون .. سوف نقابل فترة طويلة بدون حل لهذه المشكلة .. حتى الآن .. يوجد فى الولايات المتحدة الامريكية ٦ر٥ مليون عاطل .. على قدر ما نسير فى عمليات التوزيع وزيادة الانتاج .. نحل مشكلة العاطلين .

السيد / كمال رمزى استينو : لو غيرنا طريقة الانتاج الزراعى بتحويل جزء من المحاصيل الزراعية الى خضار .. قد تحل المشكلة .

السيد الرئيس : أعتقد .. ندرس تكوين النقابات للعمال الزراعيين .. ثم من ناحية تشغيل العاطلين .. موضوع يجب دراسته على مدى أوسع .. بالنسبة للصناعة .. تخفض ساعات العمل ونأخذ عددا أكبر بالنسبة للمشروعات الأخرى .. البعض يقول .. مشروعات الطرق .. تشغل العاطلين .. فى رأيى .. انها مثل "الاسبيرين" عملية مسكنات .

بخصوص النظام فى الصين : عملوا حاجتين : كيف يغطى الفائض فى الأيدى العاملة ؟ عملوا صناعات صغيرة وصناعات حربية فى كل قرية .. خلقوا عملا جديدا .. عملت القرية "كوميون" أى وحدة واحدة .. لم نستطع أن نبدأ الآن على هذا الأساس .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : نتجه الآن الى تحديد معظم السلع الزراعية وهذا مبنى على تكاليف الانتاج .. ويتحقق ربح .. وجزء كبير من الصناعات الزراعية يصدر للخارج .. فى بعض السنوات قد يتحقق ربحا .. هل ممكن فى السنوات التى يتحقق فيها ربح .. اننا نشرك القطاع الزراعى فى هذا الربح .. بشكل أو بآخر ؟ ويمكن أن نوزع على الجمعيات التعاونية اذا كانت مشتركة فى هذا بجزء من الربح .. وبهذا لا يوزع الربح .. ويشترك العامل فى جزء منه .

السيد / عبداللطيف البغدادى : فى حالة الخسارة .. مفروض فى عملية التنمية .. حدد لها سعر .. ولها نسبة مجزية .. معنى هذا لا يوجد فرصة لعمل خطة تنمية بالمرة .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : الفول السودانى .. ارتفع ثمنه .. نشترى

الفول السودانى من المنتجين بالأسعار العالمية ٠٠ اخذنا الفول السودانى بـ ٤ جنيهات ٠٠ وفى الخارج ثمنه ٦ جنيهات ٠

السيد الرئيس : حذفنا هذا الكلام من الصناعة بتأميمها ٠٠ وقضينا على الملكية الفردية وبدأنا نعطى ٢٥ ٪ للعمال كمنتجين ٠٠ العملية سارت بخطوات ٠

نبحث المسألة الزراعية على أساس الاشتراكية ٠٠ ونرى ٠٠ نصل الى أى شئ وما هو طريقها ٠٠ نتكلم على أساس ٠٠ ما هى سياستنا الاشتراكية بالنسبة للزراعة ٠٠ فى الصناعة عملنا " كذا وكذا" ٠

فى الزراعة ٠٠ لا توجد خطة ٠٠ يجب أن توجد خطة كاملة فى هذه العملية ٠

السيد / عبدالمنعم القيسونى : العملية ليست تأميم فى الزراعة ٠٠ بل اذا وجد ربح فى الزراعة ٠٠ تستخدمه الدولة فى التنمية الزراعية ٠

السيد الرئيس : الموضوع أكبر من هذا ٠٠ يجب أن تكون لنا سياسة كاملة فى الزراعة ٠٠ الافكار الجديدة ٠٠ طيبة وتدرس ٠

السيد / فتحى الشرقاوى : جرى الحديث وتشعب على أنه لابد أن يكون دور الجمعيات التعاونية الأصلى العمل على زيادة الانتاج ٠٠ وزيادة الانتاج لابد أن يكون نتيجة خطة تضعها وزارة الزراعة ٠٠ وقد طلبت وزارة الزراعة من بنك التسليف الاقتصار على الاشراف على الناحية الحسابية ٠٠ وقد جرى الحديث من بداية الجلسة على علاج الانحراف فى الجمعيات التعاونية وزيادة الانتاج ٠٠ فما هو دور الجمعيات التعاونية ؟ انها أجهزة منفذة لخطة موضوعة ٠٠ وأنا أعتقد أن هذه الأمور من صميم اختصاص وزارة الزراعة ٠٠ اذا قلنا استعمال الآلات فان الأمر لا يقتصر على توفير الجرار أو الرشاشة أو المبيد ٠٠ فكل هذا

تكفله الدولة بقدر ما تطيق .. ولكن هل نحن ـ كشعب ـ لدينا استعداد لاستعمال الآلات ؟ .. ان وزارة الزراعة لها دور قيادى فى هذا الشأن .. ولكنها لم تقم بدورها .. وهى لم تفعل شيئا لتدخل تعديلا على الجرار حتى تكون مدة استعماله اطول بالنسبة لظروفنا .. ونتيجة ذلك أننا وقعنا نفسيا تحت احتكار الغرب ولم تقم وزارة الزراعة بدورها لتنافس الآلة الغربية .. وأنا لا استطيع أن أقول للجمعيات التعاونية أن استعملوا الآلات الا اذا كان هناك توجيه من وزارة الزراعة .. كذلك بالنسبة لمقاومة الآفات .. فانى أعتقد أن الجمعية لا تعمل شيئا الا اذا وضعت خطة من الأصل .. ولو أن اللامركزية طبقت فى وزارة الزراعة فانه يمكن ان تمهد المجال لعمل الجمعيات التعاونية فى زيادة الانتاج .

كذلك عندما قلنا تجميع .. مخاطبين فى هذا ضمائر الناس ونترك لكل منطقة حسب كثافة السكان واتساع الرقعة ليقولوا لنا انعكاس هذا التجميع وما هو الصالح .. كل هذا يأتى بالسير فى اللامركزية .

وفى اعتقادى ان زيادة الانتاج لن تتأتى لنا الا بعد الفراغ من اعادة النظر فى الخطة .. خطة وزارة الزراعة .. خطة التنمية .. فوزارة الزراعة لم تقم بدورها فى رفع الانتاج .. وقد شكلت لجان ولكنها لم تفعل شيئا حتى فى عهد الثورة .. وزيادة الانتاج فى فهمى حتى الآن هى معنى الاشتراكية فى الزراعة .. فالاشتراكية هى زيادة الانتاج . والسبب فى أن الفدان لا ينتج $\frac{1}{5}$ الانتاج .. هو نقص الموظفين والامكانيات .. ففى البحيرة مثلا وهى تنتج نصف الخضروات ونصف الفاكهة فى البلد لا يوجد سوى ٤ موظفين فقط بدون " موتوسيكل " أو سيارة .. وهذه ليست اشتراكية فى الزراعة .. ورأيى أن حل ذلك يكون بحل الوظائف الكبيرة وتوزيعها على المناطق ليسير العمل بدون زيادة الأعباء .

السيد الرئيس : لقد دخلنا فى أبحاث كثيرة .. بعيدة عن التعاون .. فلنعد للكلام فى مؤسسة التعاون .. دخلنا فى العمل والأجور .. وخرجنا عن موضوع الزراعة .. دخلنا فى الاشتراكية .. وخرجنا عن التعاون .

السيد / مصطفى خليل : لقد قسى الأخ فتحى الشرقاوى على وزارة الزراعة ..

وفى الحقيقة كانت توجد خطة للوزارة .. اذا كان يوجد شىء .. الوزارة ليست مقصرة .. توجد عوامل أخرى تدخلت فى العملية .. كما أن الجمعيات التعاونية لم تقم بواجبها .

السيد الرئيس : لسنا فى مجال محاسبة .. نحن اخذنا الموضوع كاقتراحات للمستقبل .. بخصوص جهاز وزارة الزراعة .. قبل أن اتكلم قلت .. يجب اعادة النظر فى جهاز وزارة الزراعة .. وأرجو أن يلاحظ السيد الوزير هذه النقطة .

نحن نناقش خطة الخمس سنوات ونرجع لمحضر المناقشة فى العملية الرئيسية وهى تزيد لنا الدخل بما قيمته ١٨٠ مليون جنيه .. قلت لسيد مرعى .. هل تضمن .. قال .. سوف نعمل لمشروعات تقديرية .. لأنه فعلا لا توجد وحدات مكلفة بالتنفيذ .. وزارة الزراعة ارشاد ونصائح فقط .. نحن الآن نعطيها واجب أكبر من هذا .. وأنا متصور حتى تقوم هذه الجمعيات التعاونية .. انه ستقابل وزارة الزراعة عقبات .

أعتقد سوف توجد امامنا مشاكل باستمرار فى الحياة الزراعية ، لم نستطع ان نحل العملية .

حدث فى الصين انهم صنعوا محاريث ١٢ بوصة .. وعمم فى الصين .. أتلف الزراعة .. صنعوا محاريث ٨ بوصة .

المهم كلما تقابلنا عملية .. يجب أن نستفيد منها للمستقبل .

السيد / محمد نجيب حشاد : لقد اخذت هذا الكلام على أنه توجيه واستفيد من هذا التوجيه .. ولكنى أقول بأن وزارة الزراعة ليست بالصورة المنطبعة فى مخيلة سيادة الأخ فتحى الشرقاوى .. عملية محافظة البحيرة .. السيد الرئيس طلب مناقشة سياسة وزارة الزراعة .. وانى مستعد لهذا بالبيانات الرسمية .. وأرجو الله أن يصلح جهاز وزارة الزراعة .. حتى يحمل العبء الملقى عليه .

السيد الرئيس : انا متصور انى أحمل وزارة الزراعة عبئا كثيرا .

السيد / محمد نجيب حشاد : أهم نقطة .. نحن نريد أن يذهب الموظفون الى الريف وهم مستريحون .. سياسة الاسكان كلها موجهة الى المدينة .. نريد أن يجد الموظف الذى يذهب الى الريف السكن المناسب .

السيد الرئيس : هذه نقطة مهمة .

السيد / محمد نجيب حشاد : أرجو الاهتمام بالاسكان فى الريف .. كما أن موظف وزارة الزراعة يستعمل فى مروره "الحمار" ويتقاضى بدل ركوبه .. ان اصلاح الأوضاع الموجودة .. سيشعر الموظف الذى يعمل بالريف انه يعامل كانسان .

السيد / كمال الدين حسين : شملت الخطة .. منزل للمشرف التعاونى .

السيد الرئيس : نؤجل الكلام فى هذا عند بحث السياسة الزراعية بعد فترة .. وننتقل الى موضوع آخر هو الخاص باللجنة التحضيرية .. فهل هناك آراء بالنسبة للعمل فى اللجنة التحضيرية .

السيد / فتحى الشرقاوى : وماذا عن التنظيم النقابى ؟

السيد الرئيس : الساعة الآن الحادية عشرة .. وأنا كنت أنوى تأجيل هذه الجلسة .. واللجنة التحضيرية ستعقد يوم السبت .. فهل هناك افكار بالنسبة للعمل فى اللجنة التحضيرية ؟ .....

بالنسبة لهذا الموضوع .. فانى أرى أن يعين أمين عام للجنة ولا داعى

للانتخابات ٠٠ وسأتكلم فى اللجنة يوم السبت٠٠ ثم نفتح باب المناقشة العامة ليتكلم من يريد ٠٠ وهذه المناقشة تستمر لمدة عشرة أيام أو أكثر ٠٠ وكل واحد يستطيع أن يقول رأيه فى اثناء المناقشة فى حدود الواجب المحدد للجنة ٠٠ ثم بعد ذلك يمكن أن تشكل منها لجنة فرعية لتقوم بعمل تقرير عن قوى الشعب وطريقة تكوين المؤتمر الأول ويقدم هذا التقرير ليناقش ٠٠ وأنا لا أظن أن اللجنة ستشكل لجانا فرعية كثيرة حتى لا نبدأ على أساس طائفى ٠٠ هذا ما أتصوره بالنسبة للعمل فى اللجنة التحضيرية ٠

السيد / حسين ذو الفقار صبرى : لجنة فرعية ٠٠ بالانتخاب أم بالتعيين ؟

السيد الرئيس : أنا أتكلم عن المناقشة العامة ٠ general debate

السيد / موسى عرفه : هل ستحدد العزل ؟

السيد الرئيس : لا ٠٠ نحن الذين سنحدد العزل ٠

السيد / فتحى الشرقاوى : هل ستكون المناقشة العامة مطلقة من غير تحديد نقاط يمكن أن تجرى عليها المناقشة ؟ ٠

السيد الرئيس : أنا قلت فى حدود الهدف المطلوب ٠

السيد / فتحى الشرقاوى : الهدف هو تحديد قوى الشعب الوطنية ٠٠ وأنا يخيل لى أن تحديد ما هى قوى الشعب الوطنية سيكون بعد اتخاذ اجراء عزل الرجعيين ٠٠ ولكن هل ستعرض اللجنة لتحديد من هم الرجعيين وكيفية تمثيل قوى الشعب الوطنية ؟٠٠ كل هذه أمور هى مادة النقاش ٠٠ وأنا أرى أن تحدد ونبدأ على أساسها ٠

السيد الرئيس : لقد جهز الأخ كمال الدين حسين بعض نقاط فى هـــذا الشأن .. وسنبحث الموضوع فى جلسة الغد فى تمام الساعة السادســة مســاء .

انتهى الاجتماع فى تمام الساعة الحادية عشرة والربع مساء ..